إرشـــاد الأخِـــلاَّء
إلى عصمـة الأنبيـــاء

دكتـــورة

أوصـاف محمـد عـبده

أستاذ مساعد بقسم العقيدة والفلسفة
بكلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنات بالقاهرة – جامعة الأزهـر

يقول تعالى:

﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ... ﴾

سورة المائـــدة: من الآية ٦٧

ويقول عز وجل:

﴿ وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ ﴾

سورة ص: الآية ٤٧

مقدمــــة

الحمد لله الذي يعلم حيث يجعل رسالته، سبحانه وتعالى يخلق ما يشاء ويختار، والصلاة والسلام على النبي المختار، سيدنا محمد ﷺ وعلى آله الأبرار، وإخوانه الأخيار، وصحابته التابعين الأطهار.

وبعد..،

فإن الله تعالى قد اصطفى الأنبياء -عليهم السلام- وفضلهم على العالمين، يقول تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾(١) ويقول سبحانه: ﴿وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ﴾(٢)، وجعلهم السفراء الأمناء في حمل شرع الله وتبليغه للناس.

وحتى يكون الأنبياء أهلًا لذلك، فقد خصهم الله تعالى بكمال توحيده، وإخلاص العبادة له، وعصمتهم من المعاصي والذنوب، وسيء الخصال، وقبيح الأفعال، فمن غير تكريمهم بالعصمة يرتفع الأمان عن الوحي، وتنعدم الثقة والصدق فيما يخبرون عن الله تعالى، فيتطرق الطعن لكل ما يصلنا عنهم، فلا يُقتدي بهم، وبالأخص في تبليغهم للوحي عن الله تعالى، فيكون إرسالهم عبثًا، وهذا محال على الله تعالى.

والأسباب التي أدت إلى قيامي بكتابة هذا البحث، ما يلي:

١ - ما جاء في بعض الكتب أن الأنبياء غير معصومين، فعز عليّ ذلك، كيف يرسل الله عز وجل نبيًا ويكون غير معصوم؟ وقد أمر

(١) سورة آل عمران: الآية ٣٣.

(٢) سورة ص: الآية ٤٧.

الله تعالى عباده باتباعهم، خاصة وأن الله سبحانه وتعالى جعل طاعتهم من طاعته، فقال سبحانه: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ...﴾[١]، وقال: ﴿...وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا...﴾[٢]، وما يجري على نبي في الطاعة والاقتداء يجري على كل الأنبياء – عليهم السلام–، بدليل قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهِ...﴾[٣]، فلابد من ذلك أن يكونوا معصومين.

٢ – الرد على أعداء الله وأعداء الدين الذين دأبوا على الطعن والتفتيش عن كل صغيرة وكبيرة مما يتعلق بأنبياء الله – عليهم السلام– علّهم يجدوا ضالتهم، أو يحققوا أهدافهم أو بعضًا منها[٤]، وهي محاولة صرف بعض القلوب والعقول عن الإيمان بأنبياء الله– عليهم السلام– الذين جاءوا لهداية البشرية، وتزكية نفوسهم بما يصلح به أحوالهم في دنياهم، ويسعدهم في أخراهم.

فالمسألة ليست من البساطة بمكان، وإنما تحتاج منا إلى بُعد نظر في المعالجة والتحليل، إذ أنها متعلقة بأخطر قضية، وهي قضية الاعتقاد.

هذا وقد قسمت البحث إلى مقدمة، وأربعة مباحث، وخاتمة،

---

(١) سورة النساء: من الآية ٨٠.

(٢) سورة الحشر: من الآية ٧.

(٣) سورة الأنعام: من الآية ٩٠.

(٤) وهؤلاء قد أشار إليهم القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ لِيَصُدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ فَسَيُنْفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ وَالَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ﴾ سورة الأنفال: الآية ٣٦.

وفهرس.

المقدمة: لبيان أهمية الموضوع وسبب اختياره.

المبحث الأول: تعريف العصمـــة وأنواعها.

المبحث الثاني: تعريف النبي والرسول والفرق بينهما.

المبحث الثالث: أقوال العلماء في عصمة الأنبياء – عليهم السلام–.

المبحث الرابـــع: شبهات الطاعنين في عصمة الأنبياء–عليهم الســـلام– والردّ عليها.

الخاتمة: لبيان أهم ما جاء في البحث من نتائج وتوصيات.

والله نسأل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن يكون في موازين حسناتنا، إنه سميـــع مجـــيب.

د/ أوصـــــاف محمـــد عـــبده

المبحث الأول

تعريف العصمـــة وأنواعهـــا

نتعرض في هذا المبحث لتعريف العصمة في اللغة والاصطلاح، ثم أنواع العصمة، كل في مطلب مستقل، على النحو التالي:

المطلب الأول

تعريف العصمـــــــــة

أولا: تعريف العصمة لغة:

العصمة في اللغة: اسم مصدر من مادة "عصم".

وأصل العصمة: الحبل، وكل ما أمسك شيئًا عصمه، يقال: عصـــمه يعصمه عصمًا، بمعنى منعه ووقاه، ومنه قوله تعـــالى: ﴿...قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ...﴾[1].

وقد سمت العرب الحبل الذي تربط به القربة: عصام القربة؛ لأنـــه يمنع الماء من الخروج منها، ومنه قول العرب: عصمه الطعام إذا منعـــه من الجوع، وهذا طعام يعصم أي يمنع من الجوع، واعتصم به واستعصم ، أي امتنع وأبى[2].

---

(١) سورة هود: من الآية ٤٣.

(٢) لسان العرب: لابن منظور ١٠/١٧٦-١٧٧، دار صادر بيـــروت، لبنـــان، الطبعـــة الرابعـــة ٢٠٠٥م.

والقاموس المحيط: للفيروزابادي ١٥٢/٤، فصل العين- باب الميم، مكتبة ومطبعة مصـــطفى البابي- الطبعة الثانية ١٣٧١هـ/١٩٥٢م.

ثانيا: تعريف العصمة اصطلاحًا:

اختلف في تعريف العصمة في الاصطلاح على أقوال عديدة[1]، لكن أسلمها في نظري التعريفان الآتيان:

التعريف الأول:

العصمة: "لطف من الله تعالى، يحمل النبي على فعل الخير، ويزجره عن الشر، مع بقاء الاختيار تحقيقًا للابتلاء"[2].

شرح التعريف:

قوله: "لطف من الله تعالى": يعني أن العصمة فعل الله تعالى يختص بها من يصطفيه لرسالته، فهي توفيق الله تعالى له.

وهذا احتراز من قول القدرية[3] القائلين بأن العبد يخلق فعل نفســه،

---

(١) شرح الأصول الخمسة: للقاضي عبد الجبار، ص٧٨٠، تحقيق د/ عبد الكريم عثمــان، مكتبــة وهبه – الطبعة الثانية ١٤٠٨هــ.

وتأويلات أهل السنة: للماتريدي السمرقندي ١/ ٢٧٤، تحقيق: د/ إبــراهيم عوضــين والســيد عوضين، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣١٩هــ/ ١٩٧١م.

والمسايرة في علم الكلام والعقائد المنجية في الآخرة: للكمال بن الهمــام، ص١٢٥، المطبعــة المحمودية مصر – الطبعة الأولى ١٣٤٨هــ/ ١٩٧٩م.

(٢) البداية من الكفاية في الهداية في أصول الدين: نور الدين الصــابوني، ص٩٥ – ٩٦، حققــه وقدم له د/ فتح الله خليفة، دار المعارف عام ١٩٦٩م.

(٣) **القــدريــة**: ذكر الإمام البغدادي في تعريفه للقدرية، "هم الذين يزعمون بأن الله تعــالى غيــر خالق لإكساب الناس ولا شيء من أعمال الحيوانات، وقد زعموا أن الناس هم الذين يقــدرون على أكسابهم، وأنه ليس لله في إكسابهم ولا في أعمال سائر الحيوانات صنع وتقدير، ولأجــل هذا القول سماهم المسلمون قدرية".

أما الإمام الشهرستاني، فذكر بأن القدرية لفظ مشترك مع المعتزلة، ولفظ القدرية يطلق علــى من يقول بالقدر خيره وشره من الله تعالى، احترازا من وصمة القلب، وإذ كان الذم به متفقًــا عليه، لقوله ﷺ: "القدرية مجوس هذه الأمة" وهم خصماء الله في القدر.

وذكر الجرجاني بأن القدرية هم الذين يزعمون أن كل عبد خالق لفعلــه، ولا يــرون الكفــر =

حيث ذهبت المعتزلة إلى القول بأنها ألطاف صارفة للنبي عن المعاصي[١]، كما أن فيه احترازًا من تعريف الفلاسفة[٢] للعصمة بأنها ملكة تمنع من الفجور[٣].

وقوله: "يحمل النبي على فعل الخير، ويزجره عن الشر": يعني أن هذا اللطف من الله تعالى توفيق من الله تعالى لنبيه – عليه السلام –، وإعانة منه على فعل المأمورات وترك المحظورات.

وقوله: "مع بقاء الاختيار تحقيقًا للابتلاء": احترازًا من قول الجبرية الذين يسلبون عن العبد الإرادة والاختيار، فالنبي حين خص بالعصمة، لا يعني أنه مسلوب الإرادة والاختيار، بل له إرادة واختيار، حيث إنه لو كان مسلوبًا ذلك كله، لما تحقق الابتلاء والاختيار.

ولهذا لما كان الأنبياء – عليهم السلام – معصومين، ووقع بعضهم

=

والمعاصي بتقدير الله تعالى.

راجع: الفرق بين الفرق: للبغدادي، حقق أصوله وعلق حواشيه: محمد محيي الدين عبدالحميد، ص١٣١-١٣٢، مكتبة دار التراث- بدون تاريخ.

والملل والنحل: للشهرستاني، تحقيق: عبد العزيز محمد الوكيل، ص٤٣، دار الفكر بيروت- لبنان، بدون تاريخ.

(١) شرح المواقف: للشريف الجرجاني ٣/ ٢١٥، طبعة المكتبة العامرة.

(٢) **الفلاسفة:** هم المنسوبون إلى الفلسفة، كما تقول البرهان الفلسفي، وهو البرهان العقلي. ولفظ فلسفة مشتق من اليونانية، وأصله "فيلا- سوفيا" ومعناه: محب الحكمة، ويطلق على العلم بحقائق الأشياء، والعمل بما هو أصلح. ومن معاني الفلسفة: إطلاقها على الاستعداد الفكري، وقد يطلق لفظ الفلسفة على مذهب فلسفي معين.

راجع: المعجم الفلسفي: جميل صليبا ٢/١٦٠-١٦٢، دار الكتاب اللبناني، بيروت.

(٣) طوالع الأنوار من مطالع الأنظار: للبيضاوي، تحقيق: د/ محمد ربيع محمد جوهري، ص٣٢٤، دار الاعتصام ١٩٩٨م.

في بعض الذنوب، تابوا منها وأنابوا، وفي هذا يتحقق الأمران: العصـــمة، وعدم سلب الاختيار والإرادة.

فالعصمة تحققت بحفظ الله لأنبيائه – عليه السلام- بعدم الإصـــرار على الذنب، والاختيار والإرادة تحققت برجوعهم إلى الله والإنابة إليه.

فالابتلاء لا يتحقق إلا مع بقاء الاختيار، وينتفي بانتفائه، حيث إن من لا قدرة له ولا إرادة ولا اختيار، لا يمكن أن يتحقق فيـــه الابـــتلاء؛ إذ لا يلحق من هذه حاله لوم.

التعريف الثاني:

العصمة: "حفظ الله تعالى أنبياءه ورســـله -علـــيهم الســـلام- مـــن النقائص، وتخصيصهم بالكمالات النفسية، والنصرة والثبات في الأمـــور، وإنزال السكينة"[1].

شرح التعريف:

تضمن هذا التعريف أنواع العصمة كلها، **فقوله:** "**حفظ الله أنبيـــاءه ورسله**": يعني أن العصمة فعل الله تعالى يختص بها من يصطفيه لرسالته، وهذا لا يعني – كما سبق – أن العبد مسلوب الإرادة والاختيار، بل لابـــد من إثباتهما له؛ تحقيقًا للابتلاء.

وقوله: "**من النقائص**": أل في قوله "النقائص" استغراقية، فتشمل كل نقص سواء كانت ذنوبًا أو غيرها، فالله تعالى عصـــم أنبيـــاءه – علـــيهم السلام- من ذلك كله.

وقوله: "**وتخصيصهم بالكمالات النفسية**": لمّا ذكر حفظ الله تعـــالى

---

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري: لابن حجر العسقلاني، ١١/ ٥٠١، طبعة المكتبة السلفية – الطبعة الثانية. والكليات "معجم في المصطلحات والفروق اللغوية": لأبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي، ص٦٤٥، طبعة مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٢هـــ.

أنبياءه من النقص، أردفه بإثبات الكمال لهم، فكما أن الله تعالى حفظهم من النقائص، فالله عز وجل خصهم بإثبات الكمالات النفسية.

ومن الكمالات فعل الخيرات التي أمروا بها، وتبليغ رسالة ربهم على وجه الكمال، وكذلك حفظهم عن كل ما يضاد هذه الكمـــالات، كـــالجنون والعته والسفه.

وقوله: "والنصرة والثبات في الأمور، وإنزال السكينة": يعني أن الله تعالى ينصرهم ويثبتهم في أمورهم كلها، كما قال تعالى: ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ﴾[1].

فالأنبياء –عليهم السلام– لصدقهم فيما أخبروا به عن الله تعالى كانوا منصورين، ما جاؤوا به هو الحق لا شك فيه، وليس في كلامهم اضطراب ولا اعوجاج، بل الله تعالى يثبتهم وينزل السكينة عليهم حتى يبلغوا رسالة ربهم.

(١) سورة غافر: الآية ٥١.

المطلب الثاني

أنواع العصمة

بناء على تعريف العصمة الاصطلاحي، تُقسم العصمة من حيث متعلقها، وهم الأنبياء – عليهم السلام– إلى ثلاثة أنواع، وهي:

النوع الأول: العصمة في التحمل:

والمراد بهذا النوع: أن يعصم الله تعالى أنبياءه – عليهم السلام– ويحفظهم في حال تحملهم للرسالة الإلهية، والشريعة التي يوجبها الله إليهم، حفظاً وصيانة منه تعالى لدينه وشريعته وكلامه، من أن تقع عند النبي على صورة مبدلة ومحرفة(١).

النوع الثاني: العصمة في الأداء:

والمراد بهذا النوع: عمصة الله تعالى لأنبيائه – عليهم السلام– من الوقوع في الخطأ والزلل حال أدائهم لكلامه تعالى وشريعته إلى أقوامهم(٢).

النوع الثالث: العصمة من سائر الذنوب:

والمراد بهذا النوع: أن يحفظ الله تعالى ظواهر الأنبياء وبواطنهم من الإتيان بما هو محرم فعله من المعاصي والذنوب، صغيرها وكبيرها(٣).

---

(١) تفسير القرآن العظيم: لابن كثير، ص١٩٤٢، طبعة دار ابن حزم– الطبعة الأولى ٢٠٠٠م. ونهاية الإقدام في علم الكلام: للشهرستاني، ص٤٤٤، حرره وصححه: الفررجيوم– بدون ناشر وتاريخ.

(٢) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من الحكماء والمتكلمين: للرازي، ص٥٢١، تقديم وتحقيق د/ حسين أتاي، مكتبة التراث بالقاهرة– الطبعة الأولى ١٤١١هـ–١٩٩١م.

(٣) العقائد الإسلامية: الشيخ/ السيد سابق، هامش ص١٥٧، طبعة الفتح للإعلام العربي عام =

ومما تجدر الإشارة إليه:

أن هذه الأنواع سنتعرض لها بالتفصيل في المبحث الثالث: "أقوال العلماء في عصمة الأنبياء"، ولم نذكرها بالتفصيل هنا خشية الإطالة وعدم التكرار.

وقد ينتقد البعض هذا المسلك، بحجة أن ما ذُكر أولًا يجب التفصيل فيه، ونجيب على ذلك بأن المبحث هنا لتعريف العصمة، أما التفصيل فهو في أقوال العلماء في المبحث الثالث من هذا البحث(١).

=

١٤١٢هـ-١٩٩٢م، والإرشاد إلى صحيح الاعتقاد والرد على أهل الشكر والإلحاد: د/صالح بن فوزان الفوزان ١٦٩/١، دار الذخائر بالدمام- السعودية، الطبعة الثالثة ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

(١) راجع فيما يلي، ص ٢٣ وما بعدها.

المبحث الثاني

تعريف النبي والرسول والفرق بينهم

ويحتوي هذا المبحث على مطلبين. الأول: تعريف النبي والرسول. والثاني: الفرق بين النبي والرسول.

المطلب الأول

تعريف النبي والرسول

أولا: تعريف النبي لغة:

ذكر أهل اللغة في اشتقاق لفظ النبي ما يلي:

١- النبي مشتق من النبأ، أي الخبر، وإذا قلنا: لفلان نبأ، أي له خبر[١].

والنبأ هو الخبر ذو الفائدة العظيمة، كما في قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ (١) عَنِ النَّبَإِ الْعَظِيمِ﴾[٢]، وأنبأ أي أخبر، فالمنبئ عن الله تعالى هو المخبر للوحي عن الله تعالى، قال سبحانه: ﴿نَبِّئْ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾[٣]، وقد رجّح هذا الاشتقاق ابن تيمية بقوله: "يجب القطع بأن النبي مأخوذ من الإنباء لا من النبوة، والله أعلم"[٤].

٢- **وقيل:** مشتق من النبوة والنباوة، وهي الرفعة أو ما علا عن الأرض وارتفع منها، كالشيء المرتفع الذي يشرف ويطلع على

(١) المصباح المنير: لأحمد بن محمد الفيومي، ص٢٢٦، مكتبة لبنان ناشرون، بدون تاريخ.

(٢) سورة النبأ: الآيتان ١ – ٢.

(٣) سورة الحجر: الآية ٤٩.

(٤) النبوات: لأحمد بن تيمية، ص٣٦٤-٣٦٥، دار الكتب العلمية ببيروت- لبنان ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

سائر الخلق، لعلو مكانه وارتفاعه عليهم(١).

وقد رجّح هذا الاشتقاق السيد الشريف الجرجاني بقوله: "تنبأ فلان إذا ارتفع وعلا، والرسول عن الله موصوف بذلك، لعلو شأنه وسطوع برهانه"(٢).

وللتوفيق بين الاشتقاقين للنبي، فإنه لا تعارض بينهما، فالنبي هو مخبر بالوحي عن الله تعالى، وفي نفس الوقت ذو مكانة عالية ورفيع المنزلة عند الله تعالى عما سواه من البشر، ويسير بطريق واضح ومستقيم، وهو على خير في نبوته.

ثانيا: تعريف الرسول لغة:

رسول على وزن فعول، بمعنى مفعول، أي مُرْسَل، ويجوز استعماله بلفظ واحد للمذكر والمؤنث والمجموع، ويجوز التثنية والجمع، ويجمع على رُسُل بضمتين(٣).

ورسول يطلق على الرسالة(٤)، ويطلق على الشخص المُتَحَمِّلُ للرسالة، وهو الأغلب والأشهر، كقوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ....﴾(٥) أي الذي أرسله الله تعالى برسالة.

---

(١) لسان العرب: لابن منظور ١٨٣/١٤.

(٢) شرح المواقف: للسيد الشريف الجرجاني ٣/ ١٣.

(٣) القاموس المحيط: للفيروزآبادي ٣٩٥/٣، فصل الراء- باب اللام.

(٤) مختار الصحاح: للرازي، عنى بترتيبه: محمود خاطر، ص٢٤٢، دار الحديث بالقاهرة- بدون تاريخ.

(٥) سورة الفتح: من الآية ٢٩.

واستعمل أهل اللسان العربي هذه الكلمة للدلالة على عدة معان[1]، منها:

١- الإرسال، والتوجيه، والبعث:

تقول: "أرسلت رسولًا: بعثته برسالة يؤديها"[2].

ومنه قول موسى عليه السلام لفرعون: ﴿حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ قَدْ جِئْتُكُمْ بِبَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ فَأَرْسِلْ مَعِيَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾[3]، أي: ابعثهم معي، ومنه قول إخوة يوسف لأبيهم: ﴿فَلَمَّا رَجَعُوا إِلَى أَبِيهِمْ قَالُوا يَا أَبَانَا مُنِعَ مِنَّا الْكَيْلُ فَأَرْسِلْ مَعَنَا أَخَانَا...﴾[4]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾[5].

٢- التؤدة، والسهولة، والرفق:

ومنه قولهم: رجل رَسْل، وسير رَسْل، أي: سهل، وناقة رَسْلَة، أي: سهلة.

وقولهم: افعل كذا وكذا على رسلك، أي لا تعجل.

والترسل في الكلام: التوقر والتمهل، وفي الأمور التثبت وعدم العجلة، وترسل في قراءته: تمهل فيها.

---

(١) مختار الصحاح: للرازي، ص٢٤٢.
(٢) المصباح المنير: للفيومي، ص٨٦.
(٣) سورة الأعراف: الآية ١٠٥.
(٤) سورة يوسف: من الآية ٦٣.
(٥) سورة الأنبياء: الآية ٢٥.

ومنه قول النبي ﷺ في حديث صفية – رضي الله عنها-: "على رسلكما"[(١)]، أي: اثبتا ولا تعجلا، يقال: لمن يَتَأَنَّى ويعمل الشيء على هِيْنَتِه.

والرفق والسهولة من صفات النبي ﷺ كما قال تعالى:﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾[(٢)].

(١) الحديث كما ورد في البخاري: أن صفية زوج النبي ﷺ جاءت إلى رسول الله تزوره في اعتكافه في المسجد في العشر الأواخر من رمضان، فتحدثت عنده ساعة، ثم قامت تنقلب، فقام النبي ﷺ معها يقْلِبها، حتى إذا بلغت باب المسجد عند باب أم سلمة، مرّ رجلان من الأنصار، فسلما على رسول الله ﷺ فقال لهما النبي: "على رسلكما" إنما هي صفية بنت حُيّ، فقالا: سبحان الله، يا رسول الله وكبرّ عليهما، فقال النبي ﷺ: "إن الشيطان يبلغ من الإنسان مبلغ الدم، وإني خشيت أن يقذف في قلوبكما شيئا".

راجع: صحيح البخاري: أبواب الاعتكاف – باب هل يخرج المعتكف لحوائجه إلى باب المسجد؟ رقم ٢٠٣٥، دار السلام بالرياض- الطبعة الثانية ١٤١٩هـ.

ورواه مسلم في صحيحه: كتاب السلام، باب بيان أنه يستحب لمن رُؤي خاليًا بامرأة وكانت زوجة أو محرمًا له أن يقول: هذه فلانة، ليدفع ظن السوء به، رقم: (٢١٧٥). راجع: صحيح مسلم: لمسلم بن الحجاج القشيري، دار السلام بالرياض – الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

(٢) سورة التوبة: الآية ١٢٨.

المطلب الثاني

الفرق بين النبي والرسول

بعد أن قمنا بتعريف كل من النبي والرسول من جانب اللغة، نأتي إلى بيان الفرق بين النبي والرسول، ولا يفوتنا أن هذا الفرق يتضـــمن أيضًا تعريفهما من الجانب الاصطلاحي، لكون تعريفهمـــا اصـــطلاحيًا يبين لنا الفرق بينهما، وإن كان يوجد من يرى أنه لا فرق بـــين النبـــي والرسول، لكون الله تعالى قد خاطب سيدنا محمدًا ﷺ مرة بالنبي ومرة أخرى بالرسول[١].

وهذا ما نخالفه، لأنا نرى أنه يوجد فرق بين النبي والرســـول[٢]، ويؤكد ذلك حديث أبي ذر- رضي الله عنه- لمّا قال: يا رسول الله كـــم الأنبياء؟ فقال له الرسول ﷺ: "مائة ألف وأربعة وعشرون ألفًا"، قلت: يا رسول الله كم الرسل من ذلك؟ قال: "ثلاثمائة وثلاثة عشر جمًا غفيرًا".

قال: قلت: يا رسول الله من كان أولهم؟ قال: "آدم".

قلت: يا رسول الله أنبي مرسل؟ قال: "نعم خلقه الله بيده، ونفخ فيه من روحه وكلمه قبلًا"[٣].

---

(١) التعريفات: للجرجاني، تحقيق وتعليق: د/ عبدالرحمن عميرة، ص١٤٧، عالم الكتب بيـــروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـــ/١٩٨٧م، وشرح الأصول الخمسة: للقاضي عبد الجبار، ص٥٦٧.

(٢) شرح الطحاوية في العقيدة السلفية: لابن أبي العز الحنفي، ص٩٥، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مكتبة دار التراث، بدون تاريخ.

(٣) الحديث رواه الإمام أحمد في مسنده ٣٥/ ٤٣١، رقم: (٢١٥٤٦).
راجع: مسند الإمام أحمد: لأحمد بن حنبل الشيباني، مؤسسة الرسالة، بيروت – الطبعة الأولى ١٤٢٠هـــ.

ومن يقولون بوجود فرق بين النبي والرسول، متفقون أن بينهما عمومًا وخصوصًا مطلقًا، وكذا النبوة والرسالة، فالرسالة أعم من جهة نفسها، إذ النبوة داخلة في الرسالة، كما أنها أخص من جهة أهلها(١)، إذ كل رسول نبي، وليس كل نبي رسولًا، والرسالة أفضل من النبوة، والرسول أفضل من النبي(٢).

قال الشوكاني بعد ذكره عددًا من الأقوال في الفرق بين النبي والرسول: و"على الأقوال النبي أعم من الرسول"(٣).

ثم ذهب أصحاب هذا القول في بيان الفرق بين النبي والرسول، والتي لا يخلو واحد منها من اعتراض، كما يلي:

الفرق الأول:

الرسول من أوحى إليه بشرع وأمر بتبليغه، **والنبي** من أوحى إليه بشرع ولم يؤمر بالتبليغ(٤).

(١) شرح الطحاوية في العقيدة السلفية: لابن أبي العز الحنفي، ص٩٥-٩٦.

(٢) نيل الأوطار شرح منتقي الأخبار: لمحمد بن علي الشوكاني، ج١/ ٢٦، ضبط وتحقيق: د/ كمال الجمال وآخرين، مكتبة الإيمان بالمنصورة، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

(٣) تحفة المريد على جوهرة التوحيد: للشيخ/ إبراهيم البيجوري، ص٧ – ٩، مطبعة عيسى البابي الحلبي.

(٤) شرح العقيدة الواسطية: محمد خليل هراس، ص٩، راجعه: عبد الرازق عفيفي. من مطبوعات الجامعة الإسلامية- الطبعة ١٤١٧هـ.

ولوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية شرح الدرة المضية في عقيدة الفرقة المرضية: لمحمد بن أحمد السفاريني ١/ ٤٩، المكتب الإسلامي، بيروت- الطبعة الثالثة ١٤١١هـ، والجواهر الكلامية في العقيدة الإسلامية، الشيخ/ طاهر الجزائري، ص٥٣، تحقيق: محمد علي قطب. دار الفكر العربي بالقاهرة- بدون تاريخ.

ويعترض على هذا الفارق بما يلي:

١- بأنه يوجد من الأنبياء والمرسلين -عليهم السلام- من أمروا باتباع الشرائع السابقة ولم يوح الله إليهم بشرائع خاصة بهم، كحال الأنبياء من بني إسرائيل الذين اتبعوا شريعة التوراة السابقة عليهم، قال تعالى: ﴿قَالُوا يَا مُوسَى إِنَّا لَنْ نَدْخُلَهَا أَبَدًا مَا دَامُوا فِيهَا فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ﴾[(١)] وآخرهم المسيح عيسى -عليه السلام- الذي كان متبعًا للتوراة، ولم تنزل عليه شريعة جديدة، بل جاء مكملًا لبعض الأحكام مع أنه عليه السلام من أولي العزم من الرسل، ويؤكد ذلك قول الله تعالى حاكيًا عن المسيح -عليه السلام-: ﴿وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَاةِ وَلِأُحِلَّ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ وَجِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ﴾[(٢)]، وقول المسيح عيسى عليه السلام: "لا تظنوا أني جئت لأنقض الناموس أو الأنبياء، ما جئت لأنقض بل لأكمل"[(٣)].

٢- ويعترض على هذا الفارق بأنه مخالف للعقل، كيف يوحي الله تعالى لنبي بشرع ويأمره بألا يبلغه؟ مع أن الشرع أمانة، وواجب التبليغ، وعدم تبليغه نقيصة، وكتمان للأمانة والعلم والنور الذي يحتاجه بنو البشر، ومناقض لمقاصد الأنبياء والمرسلين- عليهم السلام.

قال الألباني: "... ما جاء في بعض كتب الكلام[(٤)] في تعريف

(١) سورة المائدة: الآية ٢٤.

(٢) سورة آل عمران: الآية ٥٠.

(٣) العهد الجديد: إنجيل متى ٥: ١٧ – ١٨.

(٤) ما سبق ذكره لبيان من قال بهذا الفارق، يتضح أنه ليس قولًا خاصًا بأهل الكلام.

النبي: أنه من أوحي إليه بشرع ولم يؤمر بتبليغه... لطالما أنكرناه في مجالسنا، ودروسنا، لأن ذلك يستلزم جواز كتمان العلم، مما لا يليق بالعلماء، والأنبياء من باب أولى[١]، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾[٢].

الفرق الثاني:

الرسول من أُوحي إليه بشرع جديد، **والنبي** هو المبعوث بشرع من قبله.

ويُعترض على هذا الفارق:

بأن هناك أدلة تدل على أنه ليس من شرط الرسول أن يأتي بشريعة جديدة، منها:

١- أن الله عز وجل وصف إسماعيل -عليه السلام- بأنه نبي رسول في قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا﴾[٣]، وإسماعيل – عليه السلام- لم يكن له شريعة مستقلة، وإنما كان على شريعة أبيه إبراهيم – عليه السلام-، مما يدل على أنه ليس من شرط الرسول أن يأتي بشريعة مستقلة[٤].

---

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة: لمحمد ناصر الدين الألباني ٦/ ٣٦٨، مكتبة المعارف بالرياض ١٤١٥هـ.

(٢) سورة البقرة: الآية ١٥٩.

(٣) سورة مريم: الآية ٥٤.

(٤) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: لمحمود الألوسي ٤٢٢/٨، دار الكتب العلمية، ببيروت- لبنان، الطبعة الثانية ٢٠٠٥/١٤٢٦هـ، والبراهين العقلية والنقلية على العقائد الإيمانية: د/ عبدالعزيز سيف النصر، ص١٤٤، بدون ناشر وتاريخ.

٢- أن الله عز وجل وصف يوسف - عليه السلام- بأنه رسول في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكُمْ يُوسُفُ مِنْ قَبْلُ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا زِلْتُمْ فِي شَكٍّ مِمَّا جَاءَكُمْ بِهِ حَتَّى إِذَا هَلَكَ قُلْتُمْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ مِنْ بَعْدِهِ رَسُولًا﴾[(١)]، ويوسف - عليه السلام- لم يكن له شريعة جديدة، بل كان على ملة أبيه إبراهيم - عليه السلام-، كما حكي الله عز وجل هذا عنه في قوله: ﴿وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آَبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ...﴾[(٢)].

الفرق الثالث:

الرسول من أرسل إلى قوم كفار ومخالفين له غير مؤمنين به، فيكذبه البعض ويصدقه البعض. **والنبي** من أرسل لقوم مؤمنين به موافقين له، فيكون النبي فيهم كالعالم في أمته، ولهذا قال النبي ﷺ: "العلماء ورثة الأنبياء"[(٣)].

ويُعترض على هذا الفارق:

بأن بعض الرسل -عليهم السلام- أرسلوا إلى أقوام موافقين لهم وغير مخالفين، يدل لهذا جمع من الأدلة، منها:

---

(١) سورة غافر: من الآية ٣٤.

(٢) سورة يوسف: من الآية ٣٨.

(٣) الحديث أخرجه أبو داود في سننه: كتاب العلم، باب في فضل العلم، الحديث رقم (٣٦٤١). راجع: سنن أبي داود: لسليمان بن الأشعث السجستاني، دار السلام بالرياض - الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

والترمذي في سننه: كتاب العلم، باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة، الحديث رقم (٢٦٨٢). راجع: سنن الترمذي: لمحمد بن عيسى الترمذي، دار السلام بالرياض - الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

وكذلك ابن ماجه في سننه: كتاب المقدمة، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم، رقم: (٢٢٣). راجع: سنن ابن ماجه: لمحمد بن يزيد بن ماجه، دار السلام بالرياض - الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

١- أن إسماعيل -عليه السلام- كان رسولًا، وكان في قوم مؤمنين به، موافقين لهما في الظاهر، غير مخالفين.

٢- أن سليمان وداود-عليهما السلام- كانا رسولين، وهم من بني إسرائيل، وهم مؤمنين بهما، موافقين لهما، غير مخالفين.

الفرق الرابع:

الرسول من أوحي إليه بواسطة الملك، **والنبي** من كانت نبوته عن طريق الإلهام أو في المنام(١).

ويُعترض على هذا الفارق بما يلي:

١- أنه يبعد أن يكون النبي لا يوحي إليه إلا منامًا، مع أن آحاد المؤمنين ثبت أنهم قد رأوا الملائكة يقظة، كالذي زار أخًا له في الله عز وجل في قرية أخرى، فأقعد الله عز وجل ملكًا في طريقه يخبره أن الله عز وجل يحبه(٢). وجبريل - عليه السلام- كان يأتي النبي ﷺ في صورة رجل شديد بياض الثياب، شديد سواد الشعر، كما في حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه(٣).

٢- أنه يبعد أن يكون النبي لا يوحي إليه إلا منامًا، مع أن بعض الحيوانات – وهي عجماوات – ترى الملائكة يقظة عيانًا، كما في حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- أن النبي ﷺ قال: "إذا سمعتم

---

(١) التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب: لمحمد بن عمر الرزي ٢٣/ ٤٤، دار الكتب العلمية ببيروت- لبنان، الطبعة الثانية ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

(٢) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب البر والصلة – باب في فضل الحب في الله، حديث رقم (٢٥٦٧).

(٣) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان، حديث رقم (٨).

صياح الديكة فاسألوا الله من فضله، فإنها رأت ملكًا، وإذا سمعتم نهيق الحمار فتعوذوا بالله من الشيطان الرجيم، فإنها رأت شيطانًا"[1].

٣- أن هذا القول مثله لا يقال بالرأي، بل لابد من الدليل من الكتاب أو السنة، ولا دليل عليه من كتاب أو سنة، فهو من قبيل محض التحكم.

ويستفاد مما تقدم:

أنه مهما قيل في الفرق بين النبي والرسول، فلابد أن تتضمن أي نبوة أو أي رسالة هذين الأمرين على الصحيح:

الأول: وحي الله عز وجل لنبيه أو رسوله بالنبوة أو الرسالة.

الثاني: تبليغ النبي أو الرسول ما أوحاه الله عز وجل إليه.

فإن خلت أي نبوة أو رسالة من هذين أو أحدهما فليست نبوة، وليست رسالة.

---

(١) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار باب استحباب الدعاء عند صياح الديك، حديث رقم (٢٧٢٩).

المبحث الثالث

أقوال العلماء في عصمة الأنبيـــــاء – عليهم السلام.

تمهيد وتقسيم:

تعددت الأقوال واختلفت حول عصمة الأنبياء والرســـل–علـــيهم السلام–، ويرجع ذلك الاختلاف إلى ما يلي:

أ – تعدد مشارب ومناهج أهل هذه الآراء، وبالذات المتكلمـــون مـــنهم؛ لأن لكل رأي منطلقاته وأسسه التي ينطلق منها.

ب – اختلاف الآراء في عصمة الأنبياء والرســـل –علـــيهم الســـلام– وتفاصيلها ليس من الأمور القطعية التي بلغت مبلغ القطع واليقين، بل هي من الأمور الظنية، أي من باب الظنون، والمعتمد فيها على ما يدعمها من الأدلة نفيًا وإثباتًا.

وقد ذكرنا عند تعرضنا لتعريف العصمة أن لها ثلاثة أقسام مـــن حيث متعلقها وهم الأنبياء. الأول: عصمة الأنبياء من الكفر والشـــرك بالله، والثاني: العصمة من الكذب والكتمان في تبليغ الدعوى والرسالة، والثالث: العصمة من سائر الذنوب.

ونتولى بالشرح والتفصيل كل قسم في مطلب مستقل، على النحو التالي:

المطلب الأول

عصمة الأنبياء من الكفـر والشـرك بالله

ويحتوي هذا المطلب على فرعين.

الأول: عصمة الأنبياء من الكفر والشرك بالله قبل النبوة.

والثاني: عصمة الأنبياء من الكفر والشرك بالله بعد النبوة.

الفرع الأول

عصمة الأنبياء من الكفـر والشرك بالله قبل النبـوة

اختلفت الأقوال في جواز وقوع الكفـر مـن الأنبيـاء – علـيهم السلام– قبل النبوة على قولين:

القول الأول: بالمنـع:

ومما قال بذلك كثير من أهل السنة والتفسير[١]، وقول للمعتزلة[٢]، واختاره القاضي عياض[٣].

واستدلوا على قولهم بأدلـة، منهـا:

١ – **دليل التنفير**. وهو أن بعثة من كانوا كافرين ينفر الناس من قبول دعوتهم، وتسقط هيبتهم في أعينهم، وهذا مخالف لغرض البعثـة،

---

(١) زاد المسير في علم التفسير: لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي ٢٣٠/٣، المكتب الإسلامي.

(٢) المغني في أبواب التوحيد والعدل: للقاضي عبد الجبار المعتزلي ٣٠٤/١٥، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة بالقاهرة ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م.

(٣) **الشـفا:** للقاضي عياض بن موسى اليحصبي ١٠٩/٢، دار الكتب العلمية.

وهو اللطف بالعباد ورعاية مصالحهم[١].

٢ – الإجمـــاع. وقد حكى الجرجاني الإجماع فقـــال: "وأمـــا الكفـــر، فأجمعت الأمة على عصمتهم منه قبل النبوة وبعدها، لا خلاف لأحد منهم في ذلك"[٢].

ويُعترض على هذا الاستدلال:

بأن الإجماع غير مسلم، وذلك لقوة الخلاف في هذه المسألة.

القول الثاني: بالجـــــــــــــواز:

وممن قال بذلك كثير من المعتزلة، وهو مذهب القاضي أبي بكر الباقلاني، وكثير من الأشاعرة[٣].

واستدلوا على قولهم:

١ – بقوله تعالى: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُمْ مِنْ أَرْضِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ الظَّالِمِينَ﴾[٤].

وجه الاستدلال من هذه الآيـــــة:

أن الرسل كان يستضعفهم قومهم ويقهرونهم، ويدعونهم إلى العودة في ملتهم، فأبى الله لرسوله والمؤمنين أن يعودوا في ملتهم – وهي ملة الكفر– وأمرهم أن يتوكلوا عليه.

---

(١) المغني في أبواب التوحيد والعدل: للقاضي عبد الدبار ٣٠٠/١٥.
وأبكار الأفكار في أصول الدين: للإمام سيف الدين الآمدي ١٤٣/٤، تحقيق: د/ أحمـــد محمـــد المهدي– دار الكتب القومية بالقاهرة ١٤٢٣هـــ/٢٠٠٢م.

(٢) شرح المواقف: للجرجاني ١٣٤/٣.

(٣) عصمة الأنبياء: محمد بن عمر الرازي، ص٢٧، تحقيق: محمد منير الدمشقي، إدارة الطباعـــة المنيرية.

(٤) سورة إبراهيم: الآية ١٣.

ويُعترض على هذا الاستدلال:

بنفي أن يكون المراد بالعودة، هي العودة إلى الكفر.

وفي ذلك يقول الرازي: "لا يبعد أن يكون المعنى، أو لتعودن في ملتنا، أي إلى ما كنتم عليه قبل إدعاء الرسالة من السكوت عن ذكر معايبة ديننا، وعدم التعرض له بالطعن والقدح"(١).

٢ – المعجزة ليس لها دلالة على عصمة الأنبياء قبل أن تظهر عليه، بل حتى الكفر لا يمتنع عقلا من أن يصدر عن النبي قبل نبوته(٢).

ومن هنا يتضح أن الذين ذهبوا إلى الجواز، إنما يقصدون الجواز العقلي بصدور الكفر من الأنبياء قبل البعثة بالقوة لا صدوره منهم بالفعل.

القول الراجح:

بعد ذكرنا للأقوال السابقة حول عصمة الأنبياء من الكفر والشرك بالله قبل النبوة، نرى أن القول الأول هو الراجح، فالأنبياء – عليهم السلام– معصومون عن الكفر والشرك بالله تعالى قبل النبوة، للآتي:

١ – قوة أدلتهم وسلامتها من الاعتراضات.

٢ – ولأن معرفة الله أمر تدعو إليه العقول السليمة والفطرة النقية المستقيمة، واصطفاء الله تعالى للأنبياء يدل على أنهم أكمل الناس إيمانًا بالله، وأنقاهم فطرة وأكملهم عقلًا؛ لذا اصطفاهم الله تعالى

---

(١) التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب: للرازي، المجلد العاشر ٧٩/١٩.

(٢) أبكار الأفكار في أصول الدين: للآمدي ١٤٣/٤.

ونسيم الرياض في شرح الشفاء للقاضي عياض: للشهاب الخفاجي ٣٩/٤.

لنشر دينه وتبليغ رسالته.

٣ – إذا جاز صدور الكفر عن الأنبياء – عليهم السلام – لكان واجبًا علينا الاقتداء بهم، وقد قال تعالى حاكيًا عن رسوله ﷺ قال: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾(١)، وهذا يدل على فساد ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني.

٤ – لا نوافق المعتزلة في منهجهم في قضية التحسين والتقبيح العقليين؛ لأنه كما ذهب أهل السنة والجماعة لا تحسين إلا ما حسّنه الشرع، ولا تقبيح إلا ما قبّحه الشرع.

الفرع الثاني

عصمة الأنبياء من الكفر والشرك بالله بعد النبوة

أجمعت الأمة على أن الأنبياء – عليهم السلام – معصومون من الكفر والشرك بالله تعالى بعد نبوتهم(٢)، غير أن الفضيلية(٣)،

---

(١) سورة آل عمران: الآية ٣١.

(٢) الأربعين في أصول الدين: لفخر الدين الرازي. تحقيق: د/أحمد حجازي السقا ١١٥/٢، مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، بدون تاريخ. والمواقف في علم الكلام: للإيجي ص٣٥٨، وشرح العقائد النسفية: لسعد الدين التفتازاني، ص٨٩، تحقيق: د/ أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
ومقالات الإسلاميين: لأبي الحسن الأشعري ٢٩٦/١، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية ببيروت- لبنان ١٤١١هـ/١٩٩٠م.

(٣) **الفضيلية:** طائفة من الخوارج، وهم منتسبون إلى رجل يقال له فضل، ينتسبون إلى زياد بن الأصفر. يقول الرازي في المحصول: إنهم شرذمة صغيرة من الصفرية.. وقد ذهبوا إلى أن الأنبياء قد وقعت منهم ذنوب، وكل ذنب عندهم كفر وشرك، وقالوا: إن كل معصية صغرت أو كبرت فهي شرك، وإن صغائر المعاصي مثل كبائرها، ومن أهم متناقضائهم، أن من أظهر الإيمان فهو مؤمن، حتى لو أسر الكفر.
راجع: محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من الحكماء والمتكلمين: للرازي، ص٣١٨، مكتبة =

والأزارقة[1] من الخوارج، أجازوا صدور الذنوب عنهم، والرافضـــة[2] من الشيعة يقولون بجواز إظهار كلمة الكفر تقية[3].

=

التراث- الطبعة الأولى ١٩٩١م.

وأضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: للشيخ الشنقيطي، ص٥٣٧، ط ١٩٨٣م.

(١) **الأزارقـــة:** هي فرقة من الخوارج، وهم أتباع نافع بن الأزرق، وقد سموه أمير المـــؤمنين، وانضم إليهم خوارج عمان واليمامة، وكانوا أكثر من عشرين ألفا، ولم تنكسر شوكتهم إلا علي يد المهلب بن صفرة الأزدي، وقد دامت الحرب بينهم سجالا مدة تسع عشرة سنة فـــي زمـــان عبد الله بن الحارث ثم عبد الملك بن مروان، وكانوا يقولون بجواز بعثة من علم الله أنه يكفـــر بعد نبوته.

وقد أجمع العلماء على فساد تلك الأقوال والآراء.

راجع: الفرق بين الفرق: للبغدادي، ص٩١-٩٢، والملل والنحل: للشهرستاني، تحقيق الأستاذ/ عبدالعزيز الوكيل، ص١١٧-١١٨، دار الفكر، بيروت- بدون تاريخ

(٢) الأربعين في أصول الدين: الفخر الرازي ١١٦/٢، وشرح العقائد النسفية: للتفتازاني، ص٨٩-٩٠.

والتقية: هي إظهار الإنسان خلاف قوله أو عمله، أو خلاف الواقع والحقيقة، أو خلاف العقيدة والمذهب والمسلك، وهي من مبادئ الشيعة الأساسية، وإن التقية الشيعية مخالفة للقرآن الكريم والسنة النبوية، حيث إن معناها: الكذب المحض والنفاق الخالص، ولم ترد في القرآن الكـــريم آية واحدة تبيح الكذب والنفاق، ولا رواية عن رسول الله ﷺ تجيزها، بل على العكس من ذلـــك روت آيات كثيرة في القرآن الكريم وروايات عديدة عن رسول الله ﷺ تحرم الكـــذب والنفـــاق اللذان يقابلان التقية.

راجع: الثورة الإيرانية في ميزان الإسلام: الشيخ/ محمد منظور، ص١٧٨.

بين الشيعة وأهل السنة: إحسان ظهير، ص١٦٥ بتصرف يسير.

(٣) **الرافضـــة:** هي فرقة من الشيعة، سموا بذلك لتركهم زيد بن علي.

راجع: مختار الصحاح، ص١٠٥.

وافترقت الرافضة إلى أربعة أصناف، زيدية، وإمامية، وكيسانية، وغلاة.

راجع: الفرق بين الفرق: للبغدادي، ص٤١.

وقد ذهبوا إلى امتناع ذلك كله منهم قبل النبوة، وحجتهم: أن ذلك مما يوجـــب هضـــمهم فـــي النفوس واحتقارهم والنفرة من إتباعهم، وهو خلاف مقتضى الحكمة من إرسالهم، وهذا يعنـــي أنه لا يقع منهم ذنب كبير ولا صـــغير، لا علـــى ســـبيل القصـــد ولا الســـهو، ولا التأويـــل والخطـــأ.

=

ويستدل الأزارقة والفضلية على جواز الكفر على الأنبياء بعد النبوة: بما أنه يجوز على الأنبياء – عليهم السلام– الذنوب، وكل ذنب كفر، إذن يجوز عليهم الكفر[١].

ويُعترض على هذا الاستدلال:

بأن الأنبياء والرسل –عليهم السلام– هم قدوة لنا، فإذا جاز صدور الكفر منهم لكان واجبًا علينا الاقتداء بهم، وقد قال تعالى حاكيًا عن رسول الله ﷺ أنه قال: ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[٢].

وهذا يدل على فساد ما ذهبوا إليه[٣] إذ كيف يأمرنا الله بالاقتداء بمن يرتكب الكفر؟

كما أن جواز صدور الكفر عن الأنبياء والرسل–عليهم السلام– كان بطريق اللازم لهم، لكون المعصية والذنب كفرًا، والمعاصي والذنوب تجوز على الأنبياء والرسل –عليهم السلام–، ومقتضى ذلك فساد قولهم بأن كل معصية وذنب كفر، وقولهم بأن المعاصي والذنوب

=

راجع: عقائد الإمامية الاثنى عشر: للزنجاني، ص٤١، الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ–١٩٧٣م، مؤسسة الأعلى بيروت.

ولباب المحصول في أصول الدين: لأبي زيد عبد الرحمن بن خلدون، ١/١١٦، دار الطباعة المغربية ١٩٥٢م.

(١) عصمة الأنبياء: للرازي، ص٣٩، والملل والنحل: للشهرستاني، ص١٢٢.

ومحصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من الحكماء والمتكلمين: للرازي، ص٥٢٧.

(٢) سورة آل عمران: الآية ٣١.

(٣) محصل أفكار المتقدمين: للرازي، ص٥٢٣.

تجوز عليهم، لذلك لا يلزم أن يكون النبي كافرًا، وكما هو معروف فلازم المذهب ليس بمذهب[1].

ونقول لهذه الطائفة – الضالة من الخوارج- لماذا تقولون هذا في خير وأفضل خلق الله تعالى، وماذا يبقى من فرق وتمايز بينهم وبين سائر الناس الذين يقدمون على الكفر؟

وكيف تقولون على أنبياء الله – تعالى- هذا القول أما تعلمون أن قولكم هذا فيه دعوة للجبن والاستسلام اللذين يرفضهما كل عاقل فضلا عن شريعة سماوية؟

إن أنبياء الله ورسله – عليهم السلام- لا يخافون إلا الله الواحد القهار، وأنهم أول من يعرفون أوامر الله ونواهيه ولا يخافون في الحق لومة لائم.

واستدل الرافضة من الشيعة على قولهم: بجواز إظهار كلمة الكفر على سبيل التقية عند خوف الهلاك؛ لأن إظهار الإسلام حينئذ إلقاء للنفس في التهلكة[2]، والله تعالى يقول: ﴿... وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ...﴾[3].

وقول الرافضة هنا باطل، لأمور:

١ – لو كانت التقية جائزة على الأنبياء- عليهم السلام- لما أمكن تبليغ

---

(١) التفسير الكبير: لابن تيمية ٢٢٥/٤، تحقيق وتعليق د/ عبد الرحمن عميرة، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان.

(٢) شرح المواقف: للجرجاني ٢٦٤/٨.

(٣) سورة البقرة: من الآية ١٩٥.

أحكام الله تعالى للناس بالضرورة؛ لأن الاحتياج إلى التقية يكون في ابتداء الدعوة لضعف الداعي وشوكة المخالف، وكثرة المعارضين والمعاندين(١).

٢ – لو كان الأنبياء – عليهم السلام– فعلوا بالتقية، لما عاداهم الكفار وكذبوهم، وآذوهم وجادلوا قومهم ليلا ونهارا، وصبروا على ما أصابهم من القتل والضرب والشتم، وغير ذلك.

٣ – لو كان إظهار الكذب جائزًا على الأنبياء– ولو تقية– لم يبق الوثوق والاعتماد على قولهم، ولا نتقض غرض البعثة.

٤ – لو أظهر الأنبياء وقت بعثتهم الكفر والكذب تقية مخافة إيذاء القوم، فمتى يعلم حكم الله بعد ذلك، ومن الذين يبلغهم بذلك، فتبين أنه يجب عليهم أن يبلغوا كل ما أمره الله بتبليغه(٢)؛ لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾(٣).

٥ – لا يمكن للرافضة أن يثبتوا أن نبيا من أنبياء الله – عليهم السلام– قد أظهر الكفر على سبيل التقية.

القول الراجح:

بعد ذكرنا للأقوال السابقة حول عصمة الأنبياء – عليهم السلام–

---

(١) شرح المقاصد: لسعد الدين التفتازاني ٥/٥٠.

(٢) مختصر التحفة الاثنى عشرية: لمحمود شكري الألوسي، ص١١٦، حققه وعلق حواشيه: محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية ومكتبتها بمصر.

(٣) سورة المائدة: الآية ٦٧.

من الكفر والشرك بالله بعد النبوة، نرى أن القول الراجـــح هـــو قـــول جمهور أهل العلم، للآتي:

١ – قوة أدلتهم وسلامتها من الاعتراضات، وضعف أدلة المعارضين.

٢ – ندقق النظر ونتأمل مراحل دعوة خاتم المرسلين سيدنا محمـــد ﷺ، كيف لاقى أنواع الاضطهاد والإيذاء والعذاب من قومـــه؟ وكيـــف تحمل في سبيل دعوته؟ فلم تضعف عزيمته ولم يقل من تصميمه.

٣ – لقد أخبرنا القرآن الكريم أن بعض الأنبياء– عليهم السلام– قد لاقى أشد أنواع العذاب والإيذاء في سبيل تبليغ الدعوة، حتى وصل هـــذا الإيذاء لحد محاولة الحرق بالنار، ومع ذلك قال: إني ذاهـــب إلـــى ربي، فهذا إبراهيم الخليل –عليه السلام– ولم يترك الدعوة، ولـــم يأخذ بالتقية[١] كما تدعي الشيعة.

---

(١) راجع فيما سبق: تعريف التقية، ص ٢٨ هامش ٢.

المطلب الثاني

عصمة الأنبياء من الكذب والكتمان في تبليغ الدعوى والرسالة

إن الخطأ في التبليغ سبيله أحد أمرين، أحدهما: التعمد، وثانيهما: السهو والنسيان، ونتعرض لكل منهما في فرع مستقل، على النحو التالي:

الفرع الأول

عصمة الأنبياء من الكذب والكتمان في تبليغ الدعوى والرسالة عمدًا

أجمعت الأمة على أن الأنبياء- عليهم السلام- معصومون من تعمد الكذب في التبليغ، ومن التعمد في كتم الرسالة، ومن التعمد في بيان أي حكم شرعي خلاف ما أنزل الله – تعالى – عليهم، سواء كان ذلك البيان قولًا أو فعلًا[(١)].

وقد خالف في هذا من لا يعتد بخلافه ولا وفاقه، وهم الميمونية من الخوارج[(٢)] حين ادعوا أن سورة يوسف ليست من القرآن؛ لأن فيها ذكرًا للعشق والعاشق والمعشوق، ومثل هذا لا يجوز في كلام الله

---

(١) المواقف في علم الكلام: للإيجي، ص٣٥٨، مكتبة المتبني – القاهرة، وشرح العقائد النسفية: للتفتازاني، ص٨٩.

وشرح السنوسية الكبرى: محمد بن يوسف السنوسي، ص٣٧١، تحقيق: عبد الفتاح بركة، دار القلم بالكويت. وشرح العقائد النسفية: لسعد الدين التفتازاني، ص١٥٥.

(٢) **الميمونية:** هم أصحاب ميمون بن خالد، كان من جملة العجاردة، إلا أنه تفرّد عنهم بإثبات القدر، خيره وشره من العبد، وإثبات الفعل للعبد خلقاً وإبداعًا، وإثبات الاستطاعة قبل الفعل، والقول بأن الله تعالى يريد الخير دون الشر، وليس له مشيئة في معاصي العباد، وحكى الكعبي والأشعري عن الميمونة إنكارها كون سورة يوسف من القرآن.

راجع: الملل والنحل: للشهرستاني، ص١٢٩.

تعالى[1].

واستدل جمهور العلماء على عصمة الأنبياء من الكذب والكتمان في تبليغ الدعوى والرسالة عمدًا بأدلة، منها:

١- أن صدق الأنبياء – عليهم السلام – في أمور الدنيا وفي تبليغ الأحكام الشرعية داخل في الأمانة، ودليل الأمانة شرعي.

فالأنبياء – عليهم السلام- لا يكتمون ما أمروا بتبليغه، لقوله تعالى في حق نبينا – عليه الصلاة والسلام –: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ...﴾ [2] فإن الخطاب في الآية للرسول ﷺ، فإنه لم يكتم شيئًا من الوحي، وما يثبت لمحمد ﷺ يثبت لجميع الرسل والأنبياء – عليهم السلام – فيستحيل عليهم أن يتصفوا بالكذب أو الكتمان.

قال الإمام الإيجي: لقد أجمع أهل الملل والشرائع كلها على وجوب عصمتهم عن تعمد الكذب فيما دل المعجز القاطع على صدقهم فيه، كدعوى الرسالة وما يبلغونه عن الله تعالى إلى الخلائق، إذ لو جاز عليهم التقول والافتراء في ذلك عقلًا، لأدى إلى إبطال دلالة المعجزة وهو محال[3].

٢- قال الله تعالى لرسوله ﷺ: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ...﴾ فالخطاب هنا

(١) الملل والنحل: للشهرستاني، ص١٢٩.

(٢) سورة المائدة: من الآية ٦٧.

(٣) المواقف في علم الكلام: للإيجي، ص٣٥٨.

للرسول ﷺ، فهو لم يكتم شيئًا من الوحي، فيستحيل عليهم جميعًا أن يتصفوا بالكتمان، فثبت أنهم معصومون في التبليغ، لا يكتمون شيئًا مما أوحاه الله إليهم.

٣- الكتمان خيانة، والرسل والأنبياء- عليهم السلام- يستحيل أن يكونوا كذلك.

٤- لو حدث شيء من الكتمان أو التغيير، لما أوحاه الله، فإن عقاب الله يحل بذلك الكاتم المغير، لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ (٤٤) لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ (٤٥) ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ (٤٦) فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾[١].

وفي ذلك يقول الشيخ عبد الرحمن السعدي: "فلو قدر أن الرسول – حاشا وكلا – تقوّل على الله، لعاجله بالعقوبة، وأخذه أخذ عزيز مقتدر؛ لأنه حكيم، قدير على كل شيء.

فحكمته تقتضي أن لا يمهل الكاذب عليه، الذي يزعم أن الله أباح له دماء من خالفه وأموالهم، وأنه هو وأتباعه لهم النجاة، ومن خالفه فله الهلاك.

فإذا كان الله قد أيد رسوله بالمعجزات، وبرهن على صدق ما جاء به بالآيات البينات، ونصره على أعدائه، ومكنه من نواصيهم، فهو أكبر شهادة منه على رسالته"[٢].

---

(١) سورة الحاقة: الآيات ٤٤ – ٤٧.

(٢) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان: للشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي، ص١٠٤٩، اعتنى به: سعد بن فواز الصميل، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.

=

وإذا كان الله – تعالى – ذكر هذه العقوبة، ثم لم تحل بنبيه محمد ﷺ ولا بغيره من الأنبياء – عليهم السلام – فهذا دليل على عصمتهم من الكذب في التبليغ.

٥- عن عبد الله بن عمرو بن العاص – رضي الله عنهما – قال: كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله ﷺ أريد حفظه، فنهتني قريش، فقالوا: إنك تكتب كل شيء تسمعه، ورسول الله ﷺ بشر يتكلم في الغضب والرضا، فأمسكت عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فأومأ بإصبعه إلي فيه، فقال: "اكتب، فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا حق"(١).

٦- يقول تعالى: ﴿... وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ...﴾ (٢).

قال القرطبي: "هذه الآية دليل على نبوته؛ لأن الله – عز وجل- أخبر أنه معصوم، ومن ضَمِنَ – سبحانه- له العصمة، فلا يجوز أن يكون قد ترك شيئاً مما أمره الله به"(٣).

=

وحول هذا المعنى: النبوات: لابن تيمية، ص٣٤٥ وما بعدها، وقد تعرض لذلك في فصل مستقل بعنوان: انتقام الله ممّن يكذب عليه.

(١) الحديث أخرجه أبو داود في سننه: كتاب العلم – باب كتابة العلم، الحديث رقم ٣٦٤٦.

(٢) سورة المائدة: من الآية ٦٧.

(٣) الجامع لأحكام القرآن: للقرطبي ٦/٢٤٣.

الفـــــرع الثاني

عصمة الأنبيـــاء من الكذب والكتمان في تبليغ الدعوى والرسالة سهــوًا

اختلفت الأقوال في جواز وقوع الكذب والكتمان فـــي تبليـــغ الدعوى والرسالة سهوًا على قولين:

القـــول الأول: بالمنـــــــع:

وممن قال بذلك جمهور أهل العلم، وإلى هذا ذهب أبو إسحاق الإسفراييني من الأشاعرة[1].

واستدلوا على قولهم بأدلة، منهـــا:

١ – من القرآن الكريم:

قوله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾[2].

وجه الدلالـــة:

أن الله تعالى أمر بطاعتهم، وأوجب التسليم لهم، ولو كان الســـهو والنسيان جائزين عليهم، لحصل إشكال في ذلك، إذ لا يُعرف هـــل مـــا

(١) المواقف في علم الكلام: للإيجي، ص٣٥٨، والإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصـــول الاعتقـــاد: للجويني، ص٣٥٨، تحقيق: أسعد تميم، مؤسسة الكتب الثقافية– الطبعة الأولى ١٤٠٥هـــ. وأصول الدين: عبد القاهر البغدادي، ص١٦٨، مطبعة الدولة– الطبعة الأولى، وشرح العقائـــد النسفية: للتفتازاني، ص٨٩.

(٢) سورة النساء: الآية ٦٥.

أمروا به خطأ أو صواب؟

٢- من الإجماع:

لقد حكى كثير من أهل العلم الإجماع على ذلك.

قال القاضي عياض: "وأجمعت الأمة فيما كان طريقه البلاغ أنه معصوم فيه من الإخبار عن شيء منها بخلاف ما هو به، لا قصدًا، ولا عمدًا، ولا سهوًا، ولا غلطًا"[١].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "إن الأنبياء – صلوات الله عليهم – معصومون فيما يخبرون به عن الله – سبحانه – وفي تبليغ رسالاته باتفاق الأمة؛ ولهذا وجب الإيمان بكل ما أوتوه... وهذه العصمة الثابتة للأنبياء هي التي يحصل بها مقصود النبوة والرسالة، فإن النبي هو المنبأ عن الله، والرسول هو الذي أرسله الله تعالى، وكل رسول نبي، وليس كل نبي رسولًا، والعصمة فيما يبلغونه عن الله ثابتة، فلا يستقر في ذلك خطأ باتفاق المسلمين[٢]".

٣- من المعقول:

لقد أيد الله تعالى نبيه بالمعجزة ليدل على صدقه، فهي بمنزلة "صدق عبدي في كل ما يبلغ عني"، ولو جاز السهو والخطأ في التبليغ، لكان مناقضًا لدلالة المعجزة.

---

(١) الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد: للجويني، ص ٣٥٨.
وفواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت: عبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري ٢/٩٧-٩٨، المطبعة الأميرية ببولاق – الطبعة الأولى.

(٢) مجموع فتاوي شيخ الإسلام ابن تميمة، جمع: عبد الرحمن القاسم وابنه محمد ٢٨٩/١٠، طبعة شؤون الحرمين.

القول الثاني: بالجواز.

وممن قال بذلك أكثر المعتزلة[١]، وبعض الأشاعرة كأبي بكر الباقلاني[٢].

واستدلوا على قولهم بأدلة، منها:

(أ) من القرآن الكريم.

قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآَخِرَةَ ....﴾ [٣].

ويمكن مناقشة هذا الدليل:

بأن النبي ﷺ لم يغلط في فداء أسرى بدر، إذْ ذكر العلماء أجوبة، منها:

١- هذا الفعل من النبي ﷺ موافق لكتاب سابق، كما قال تعالى: ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[٤].

٢- أن نزول التشريع بإحلال الغنائم، وهو قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا﴾[٥] إقرار لفعل الرسول ﷺ وتصويب لرأيه.

٣- ذكر العلماء أن العتاب إنما هو على من أشار على النبي ﷺ بقبول

---

(١) المعتمد في أصول الفقه: لأبي الحسين البصري المعتزلي ١/ ٣٧٠، قدم له وضبط: خليل الميس، دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

(٢) أصول الدين: عبد القاهر البغدادي، ص ١٦٨.

(٣) سورة الأنفال: من الآية ٦٧.

(٤) سورة الأنفال: الآية ٦٨.

(٥) سورة الأنفال: من الآية ٦٩.

الفداء بغية الدنيا، وليس عتابًا من الله – تعالى – لنبيه محمد ﷺ.

٤- لو كان فعله هذا خطأ لأمره الله – تعالى – برد الفداء، بل قال تعالى بعد ذلك: ﴿فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا﴾.

(ب) من السنة النبوية:

قوله ﷺ: "إنما أنا بشر أنسى كما تنسون، فإذا نسيتُ فذكروني[(١)]".

ويمكن مناقشة هذا الدليل:

لقد ذكر أهل العلم أنه إذا بلغ النبي ﷺ أصحابه ما أوحي إليه به، وخاصة إذا كتب أو عمل به فقد حصل البلاغ، والسهو والنسيان بعد لا يعد خطأ في التبليغ.

(ج) من المعقول:

قالوا إن المعجزة لا تدل على الصدق مطلقًا، بل إنما تدل على صدقه فيما هو متذكر له، عامد إليه، وأما ما كان من النسيان، وفلتات اللسان، فلا دلالة لها على الصدق فيه، فلا يلزم من الكذب سهوًا أو غلطًا نقض دلالتها[(٢)].

ويمكن مناقشة هذا الدليل:

يلزم على قولهم هذا، عدم وثوق السامع بأي خبر بلاغي؛ فإنه يجوز أن يكون قد صدر عن قصد وتعمد، فيكون صدقًا قطعًا، وأن يكون جرى

(١) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه؛ كتاب المساجد ومواضع الصلاة – باب السهو في الصلاة والسجود له، الحديث رقم ٥٧٢.

(٢) المواقف في علم الكلام: للإيجي، ص ٣٥٨ – ٣٥٩.

على لسانه سهوًا وغلطًا، فيحتمل الصدق والكذب؛ لعدم وجـود دليـل للسامع على الباطن، وإذا كان الأمر كذلك انعدم الوثـوق بكـل خبـر، فانتقض دليل المعجزة[(١)].

القول الراجح:

بعد ذكرنا للأقوال السابقة وأدلتهم، نرى أن القول الراجح هو قول جمهور أهل السنة والجماعة، وهو أن الأنبيـاء – علـيهم السـلام – أجمعين معصومون عن الكذب في التبليغ ودعوى الرسالة، لقوة أدلتهم، وضعف أدلة المخالفين.

المطلب الثالث

عصمة الأنبياء من المعاصي والذنوب

تمهيد وتقسيم:

إن معرفة كون هذا العمل أو ذاك من الذنوب، لا يمكـن إلا مـن طريق الشرع، خلافًا لما يزعمه المعتزلة الذين جعلوا استحقاق الثواب والعقاب على مجرد معرفة العقل حسن الأفعال وقبحها، ولو لم تبعـث الرسل[(٢)]؛ ولذا فإن بعض العلماء كالقاضي عياض جعل تصور مسـألة

---

(١) هذا الجواب بناء على أصول المتكلمين في إثبات النبوة، وكون المعجزة هي الـدليل الوحيـد عليها، وهذا مقابلة لدليلهم بنقيضه، وإلا فإن أهل السنة والجماعة ليس الدليل الوحيد على إثبات النبوة المعجزة وحدها، وإن كانت دليلًا قويًا.

(٢) شرح الأصول الخمسة: للقاضي عبد الجبار، ص ٤٨٤، والملل والنحل: للشهرستاني، ص٥٢. وفي ذلك يقول الشيخ محمد بخيت المطيعي: "الحق أن الأنبيـاء، علـيهم الصـلاة والسـلام، معصومون، لا يصدر عنهم ذنب أصلًا، لا كبيرة ولا صغيرة لا عمدًا ولا سهوًا، وفاقًا للأستاذ أبي إسحاق الأسفراييني، وأبي الفتح الشهرستاني، والقاضي عياض، والشيخ الإمام تقي الـدين =

العصمة قبل البعثة كالممتنع، وفي هذا يقــول: "والمســألة تصــورها كالممتنع، فإن المعاصي والنواهي إنما تكون بعد تقرر الشرع[1]".

والمعاصي والذنوب إما أن تكون من الكبائر أو مــن الصــغائر، ونتناول كل منهما بالشرح والتفصيل على النحو التالي:

أولًا: عصمة الأنبياء من الكبائر:

تحدثنا فيما سبق عن عصمة الأنبياء – عليهم السلام – من الكفر والشرك بالله، وما ذكرناه هناك سواء كان ذلك قبل النبــوة أو بعــدها ينطبق هنا على عصمة الأنبياء من الكبائر، والأدلة هي نفــس الأدلــة، لذلك لم أرغب في تكرار الكلام مرة أخرى، ونحيل القــارئ إلــى مــا ذكرناه هناك[2].

ثانيًا: عصمة الأنبياء من الصغائر:

والمراد بالصغائر هنا: التي لا تزري بصــاحبها ويخــرج بهــا صغائر الخسّة، كسرقة حبة وحبتين، والتطفيف في الكيل، ونحو ذلك، إذ

=

السبكي، لكرامتهم على الله تعالى عن أي يصدر منهم ذنب، والمراد إنه لا يصدر منهم ذنــب ولو قبل النبوة، وتسميته حينئذ، ذنبًا مجاز، إذ لا حكم قبل الشرع".

راجع: حاشية العلامة محمد بخيت المطيعي على نهاية السول في شــرح منهــاج الأصــول: للبيضاوي، شرح الشيخ جمال الدين الأسنوي ٨/٣، عالم الكتب ببيروت.

(١) الشفا: للقاضي عياض بن موسى ٢/ ١٤٧.

(٢) راجع فيما سبق، ص٢٤ وما بعدها.

أن هذا النوع من الصغائر متفق على عصمة الأنبياء منه[1].

واختلفت الأقوال في جواز وقوع الصغائر من الأنبياء – عليهم السلام – على قولين:

القول الأول: بالمنع:

وممن قال بذلك أبي الحسن الأشعري[2]، والقاضي عياض[3]، وابن حزم الظاهري[4]، والإيجي[5]، والرازي[6]، والتفتازاني[7]، وغيرهم.

واستدلوا على قولهم بأدلة، منها:

١- لو وقع من الأنبياء – عليهم السلام – الذنب، لاستحقوا العذاب واللعن والذم، لدخلوهم تحت قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ

(١) الأربعين في أصول الدين: للرازي ٢/ ١١٧، ونهاية الإقدام في علم الكلام: للشهرستاني، ص٤٤٥.

ومجموع فتاوى شيخ الإسلام: ابن تميمة ٤/ ٣٢٠.

(٢) الفرق بين الفرق: للبغدادي ص ٢١٠.

(٣) الشفا: للقاضي عياض ٢/ ١٤٤.

(٤) الفصل في الملل والأهواء والنحل: لابن حزم الظاهري، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد علي ٢٩٣/٢، المكتبة التوفيقية بمصر – بدون تاريخ. ويقول في ذلك: "وذهب جميع أهل الإسلام من أهل السنة والمعتزلة والنجارية، والخوارج والشيعة، إلى أنه لا يجوز البتة أن يقع من نبي أصلًا معصية بعمد، لا صغيرة ولا كبيرة".

(٥) المواقف في علم الكلام: للإيجي، ص ٣٥٨- ٣٥٩.

(٦) الأربعين في أصول الدين: للرازي ٢/ ١٢٩.

(٧) شرح المقاصد: لسعد الدين التفتازاني ٥/ ٥١، وشرح العقائد النسفية: للتفتازاني، ص٨٩.

﴿لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾[1]، لكن ذلك منتف بالإجماع، ولكونه من أعظم المنفرات، فكان صدور الذنب عنهم ممتنعًا[2].

٢- إن الأنبياء – عليهم السلام – كانوا يأمرون بالطاعات وترك المعاصي، ولو تركوا الطاعة وفعلوا المعصية لدخلوا تحت قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾[3] وتحت قوله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ...﴾[4] ومعلوم أن هذا في غاية القبح، فكان صدور الذنب عنهم ممتنعًا[5].

٣- لو جاز الذنب من الأنبياء – عليهم السلام – لحرم اتباعهم، وهذا مخالف لما عليه إجماع المسلمين من وجوب إتباعهم لقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ .....﴾ [6]، وقال سبحانه: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ...﴾[7]، وقوله عز وجل: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ...﴾[8]، فكان صدور الذنب عنهم ممتنعًا[9].

(١) سورة الجن: الآية ٢٣.
(٢) المواقف في علم الكلام: للإيجي، ص ٣٥٨.
(٣) سورة الصف: الآية رقم ٢.
(٤) سورة البقرة: من الآية ٤٤
(٥) الأربعين في أصول الدين: للرازي ٢/ ١١٨.
(٦) سورة آل عمران: من الآية ٢٩.
(٧) سورة النور: من الآية ٥٤.
(٨) سورة النساء: من الآية ٨٠.
(٩) الأربعين في أصول الدين: للرازي ٢/ ١١٨- ١١٩، والمواقف في علم الكلام: للإيجي، ص ٣٥٩.

٤- لو ارتكب الأنبياء – عليهم السلام – الذنب لما كانوا من المخلصين، بل كانوا متبعين للشيطان، وهذا باطل، لأن الشيطان لا يغوي المخلصين[١]، لقوله تعالى: ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ (٨٢) إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ﴾[٢]، والأنبياء مخلصين، لقوله تعالى في حق إبراهيم وإسحاق ويعقوب عليهم السلام: ﴿وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ﴾[٣]، وفي حق يوسف عليه السلام قال: ﴿... إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ﴾[٤]، وقال في حق موسى – عليه السلام –: ﴿... إِنَّهُ كَانَ مُخْلَصًا وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا﴾[٥]، وذلك يوجب القطع بعدم صدور المعصية عنهم[٦].

٥- لو صدر من الأنبياء – عليهم السلام – الذنب لكانوا غير مسارعين في الخيرات، واللازم باطل، لما عرف عنهم من المسارعة إلى الخير، قال تعالى في حق إبراهيم وإسحاق ويعقوب –عليهم السلام–: ﴿....إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ ....﴾[٧]، والألف واللام في صيغة الجمع تفيد العموم، فدخل تحت لفظ الخيرات فعل

---

(١) المواقف في علم الكلام: للإيجي، ص٣٦٠، والأربعين في أصول الدين للرازي ٢/١٢٠-١٢١ وعصمة الأنبياء: للرازي، ص ٤٦.

(٢) سورة ص: الآيتان ٨٢- ٨٣.

(٣) سورة ص: الآية ٤٧.

(٤) سورة يوسف: من الآية ٢٤.

(٥) سورة مريم: من الآية ٥١.

(٦) الأربعين في أصول الدين: للرازي ٢/ ١٢٠- ١٢١، والمواقف في علم الكلام: للإيجي، ص ٣٦٠- ٣٦١.

(٧) سورة الأنبياء: من الآية ٩٠.

كل ما ينبغي وترك كل ما لا ينبغي، وذلك يدل على أنهـم كـانوا فاعلين كل الطاعات وتاركين لكل المعاصي[١].

٦- لو صدر من الأنبياء – عليهم السلام – الذنب لردت شهادتهم، لأن شهادة الفاسق غير مقبولة بالإجماع. قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾[٢].

واللازم باطل بالإجماع، لأن من لم تقبل شهادته في القليل من أمور الدنيا كالقتل والسرقة وغيرها، كيف تقبل شهادته في الدين القيم إلى يوم القيامة؟[٣]، فكان صدور الذنب عنهم ممتنعًا.

٧- لو صدر الذنب عن الأنبياء – عليهم السلام – لكان حالهم في استحقاق الذم عاجلًا والعقاب آجلًا أشد من حال عصاة الأمة، لأن من أعظم نعم الله على العباد هي نعمة الرسالة والنبوة، وكل من كانت نعمة الله عليه أكثر كان صدور الذنب عنه أفحش[٤]، يؤكد ذلك قوله تعالى: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ ....﴾، وقوله

---

(١) الأربعين في أصول الدين: للرازي ٢/ ١٢٠.

(٢) سورة الحجرات: الآية ٦.

(٣) المواقف في علم الكلام: للإيجي، ص ٣٥٩، وأصول الدين: للرازي، ص ١٠٢، راجعه وقدم له: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية.

(٤) المواقف في علم الكلام: للإيجي، ص ٣٦٠، وأصول الدين: للرازي، ص ١٠٢، ويقول في ذلك: "أن من كانت نعم الله تعالى عليه أكثر، كان صدور الذنب منه أقبح وأفحش، ونعمة الله على الأنبياء أكثر، فوجب أن تكون ذنوبهم أقبح وأفحش من ذنوب كل الأمة، وأن يستحقوا من الزجر والتوبيخ فوق ما يستحقه جميع عصاة الأمة، وهذا باطل فذاك باطل".

تعالى: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ.... ﴾[١]، وصريح العقل يدل عليه، بدليل أن الزاني المحصن يرجم وغيره يجلد، والعبد يحد نصف حد الحر.

٨-يقول تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ....﴾[٢].

ويعلق الفخر الرازي على هذه الآية بقوله: (واعلم أنه سبحانه وصفهم أولًا بالصلاح، لأنه أول مراتب السائرون إلى الله تعالى، ثم ترقى فوصفهم بالنبوة والوحي.

وإذا كان الصلاح الذي هو العصمة أول مراتب النبوة، دل ذلك على أن الأنبياء معصومون، فإن المحروم من أول المراتب أولى بأن يكون محرومًا عن النهاية) [٣].

٩- إن الناس مختلفون في الصغائر وتعيينها من الكبائر، فاختلافهم هذا يمنع من القول بالعصمة من الصغائر، إذ أنه عند جماعة لا فرق بين كبيرة وصغيرة، فكل ما عصى الله به فهو كبيرة.

ويمكن مناقشة هذا الدليل الأخير: بأنه لا يصلح أن يكون دليلًا؛ لأن القرآن فرق بين الصغائر والكبائر، كما قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ....﴾ [٤]، وليس لمن لم يفرق بينهما حجة

---

(١) سورة الأحزاب: من الآية ٣٢.

(٢) سورة الأنبياء: من الآية رقم ٧٣.

(٣) التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب: للرازي، المجلد الحادي عشر، ج٢١/١٦٦.

(٤) سورة النجم: من الآية ٣٢.

يستند إليها.

قال النووي: "وذهب الجماهير من السلف والخلف من جميع الطوائف إلى انقسام المعاصي إلى صغائر وكبائر، وهو مروي عن ابن عباس – رضي الله عنهما – وقد تظاهر على ذلك دلائل من الكتاب والسنة واستعمال سلف الأمة وخلفها[(١)]".

وإذ ثبت أن هناك فرقًا بين الصغائر والكبائر، فإن هذا الدليل الذي استدلوا به يبطل.

القول الثاني: بالجواز:

وممن قال بذلك أكثر علماء الإسلام[(٢)]، وهو قول كثير من المعتزلة والأشعرية[(٣)]، وقول الكرامية[(٤)] والإباضية[(١)]، والقول الثاني

---

(١) شرح مسلم: للنووي ٢/ ٨٥، دار الفكر.

(٢) مجموع فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية ٤/ ٣١٩، ويقول في ذلك: "فإن القول بأن الأنبياء معصومون عن الكبائر دون الصغائر، هو قول أكثر علماء الإسلام وجميع الطوائف، حتى إنه قول أكثر أهل الكلام، كما ذكر أبو الحسن الآمدي أن هذا قول أكثر الأشعرية، وهو – أيضًا – قول أكثر أهل التفسير والحديث والفقهاء، بل هو لم ينقل عن السلف والأئمة والصحابة والتابعين وتابعيهم إلا ما يوافق هذا القول".

(٣) شرح الأصول الخمسة: للقاضي عبد الجبار، ص ٥٧٥، والمواقف في علم الكلام: للإيجي، ص ٣٥٨– ٣٥٩.

(٤) **الكرامية:** زعيمها محمد بن كرام، كان مطرودًا من سجستان إلى نمر جستان، كان أتباعه في وقت أهل شومين أفشين، وانخدعوا بنفاقه وبايعوه على خرافاته، وخرج معه قوم إلى **نيسابور** وأفشى فيهم ضلالاته، اتبع بها قوم من أتباعه، ثم تمردوا على جهالاته، وما أحدثه من البدع في الإسلام.

أذكر بعضها: تجسيم معبوده، وزعم أنه جسم له حد ونهاية من تحته، والجهة التي فيها يلاقي عرشه، ووصف معبوده بالثقل، وإن الله تعالى مماس لعرشه، وأن العرش مكان له، وإن معبودهم محل للحوادث وغير ذلك من الضلالات.

=

للرافضة في هذه المسألة[٢]، لكن مع تنبيه الله لهم على ذلك، وأنهم لابد أن يتوبوا إلى الله.

واستدلوا على قولهم بما يلي:

أ- أن الله تعالى قد قص علينا في محكم آياته توبة الأنبياء – عليهم السلام – واستغفارهم، ولا تكون التوبة إلا عن ذنب وكذلك الاستغفار، كما يلي:

١- قال تعالى عن آدم وزوجه – عليهما السلام –: ﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾[٣]

٢- وقال سبحانه عن نوح – عليه السلام –: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾[٤].

٣- وقال عز وجل عن إبراهيم – عليه السلام –: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ﴾[٥]

=

راجع: الفرق بين الفرق: للبغدادي، ص ٢٢٧و ٢٣٦.

والملل والنحل: للشهرستاني ص ١٠٨و ١١٣.

والتبصير في الدين: لأبي المظفر الإسفراييني ص ٦٥، تحقيق الشيخ/ محمد زاهد الكوثري، طبعة ١٩٤٠م.

(١) معالم الدين: عبد العزيز الثميني ٢/ ٦١، طبعة وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان ١٩٨٦م.

(٢) مقالات الإسلاميين: لأبي الحسن الأشعري، ص ٢١٠.

(٣) سورة الأعراف: الآية ٢٣.

(٤) سورة هود: الآية ٤٧.

(٥) سورة الشعراء: الآية ٨٢.

٤- وقال تعالى عن موسى - عليه السلام -: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا فَلَمَّا أَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُمْ مِنْ قَبْلُ وَإِيَّايَ أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاءُ مِنَّا إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَنْ تَشَاءُ وَتَهْدِي مَنْ تَشَاءُ أَنْتَ وَلِيُّنَا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الْغَافِرِينَ﴾(١).

وقال تعالى عنه أيضًا: ﴿...فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾(٢)، وقال موسى - عليه السلام - لربه: ﴿وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُونِ﴾(٣).

٥- وقال سبحانه وتعالى عن داود - عليه السلام -: ﴿قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَا هُمْ وَظَنَّ دَاوُودُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ (٢٤) فَغَفَرْنَا لَهُ ذَلِكَ وَإِنَّ لَهُ عِنْدَنَا لَزُلْفَى وَحُسْنَ مَآبٍ﴾(٤).

٦- وقال عز وجل عن سليمان - عليه السلام -: ﴿قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾(٥).

٧- وقال الله تعالى عن يونس - عليه السلام -: ﴿وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ

---

(١) سورة الأعراف: الآية ١٥٥.
(٢) سورة الأعراف: من الآية ١٤٣.
(٣) سورة الشعراء: الآية ١٤.
(٤) سورة ص، الآيتان٢٤- ٢٥.
(٥) سورة ص: الآية ٣٥.

مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾(١).

٨- وقال الله تعالى عن خاتمهم سيدنا محمد ﷺ: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾(٢).

وقال سبحانه: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا﴾(٣).

ب- الأدعية والأذكار التي وردت في السنة المطهرة، والتي تتضمن استغفار وتوبة الرسول ﷺ، كيف لا وهو القائل: "اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب، ونقّني من الخطايا كما ينقي الثوب الأبيض من الدنس، اللهم اغسل خطاياي بالماء والثلج والبرد"(٤).

القول الراجح:

بعد ذكرنا للأقوال السابقة وأدلتهم، نرى أن القول الراجح هو القول الثاني القائل بجواز وقوع الصغائر من الأنبياء – عليهم السلام – لكن مع تنبيه الله لهم على ذلك، وأنهم لابد وأن يتوبوا إلى الله، والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿... إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾(٥).

لذلك، فالذنوب والمعاصي لا تضر إلا من لم يتب منها، واقتراف

(١) سورة الأنبياء: الآية ٨٧.

(٢) سورة الفتح: الآية ٢.

(٣) سورة النصر: الآية ٣.

(٤) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان- باب ما يقول بعد التكبير، حديث رقم ٧٤٤.

(٥) سورة البقرة: من الآية ٢٢٢.

بعض صغائر الذنوب أحياناً مع تعقبها بالتوبة النصوح يؤدي إلى محو هذه الذنوب، وتكون سببًا لرفع درجاتهم إلى أفضل مما كانوا عليه قبل الذنب، مما يعني أن صغائر الأنبياء والرسل – عليهم السلام – وتوبتهم منها تعبير عن وصفهم بما فيه كمالهم، لأن الأعمال بخواتيمها.

ومن أسباب الترجيح:

أن النصوص التي وردت في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ لا يجب أن نردها أو نؤولها، بل نقبلها ونؤديها بفهم سلفنا الصالح القرون الثلاثة الفاضلة من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين –والتابعين وتابعيهم– رحمهم الله–، لأن هذه النصوص وما ورد فيها من ذكر واستغفار وتوبة وإنابة للأنبياء والرسل – عليهم السلام –، يجب علينا ألا نردها ولا نؤولها، لأنها لا ترد ولا تؤول إلا بنوع من تحريف الكلم عن مواضعه، وهذا باطل[1].

فليس من المعقول والمقبول أن يرد ذكر ذنوب ومعاصي الأنبياء والرسل –عليهم السلام–، ويأتينا من ينكرها أو يصفهم بالعصمة الكاملة والمطلقة قبل البعثة وبعدها، فيطعن في القرآن الكريم ويكذبه بقوله هذا، أو يأتينا من يجوز عليهم ما يقدح في عصمتهم، لأن هذا مخالف لما ورد لنصوص الكتاب والسنة المطهرة.

لذلك لابد لنا من التأدب والحياء معهم، وبالذات فيما وقعوا فيه من صغائر الذنوب أو فيما عتب الله عليهم من اجتهادات، وألا نتطاول على

---

(١) مجموع فتاوي ابن تيمية ١٠/ ٢٩٥، ويقول في ذلك: "والرادون لذلك، تأولوا ذلك بمثل تأويلات الجهمية والقدرية والدهرية لنصوص الأسماء والصفات، ونصوص القدر ونصوص المعاد، وهي من جنس تأويلات القرامطة الباطنية التي يعلم بالاضطرار أنها باطلة، وأنها من باب تحريف الكلم عن مواضعه، وهؤلاء يقصد أحدهم تعظيم الأنبياء فيقع في تكذيبهم، ويريد الإيمان فيقع في الكفر بهم".

مقامهم السامي ودرجتهم العالية، بل يجب أن نعرف حقوقهم علينا من وجوب الإيمان بهم واحترامهم ومحبتهم، وبأنهم بلغوا الرسالة وأدوا الأمانة على أكمل وجه، وأن بعض ما يصدر منهم من صغائر الذنوب مع توبتهم النصوح منها، هي رفعة لهم وإكرام من الله تعالى كما ذكرنا.

وفي ذلك يقول الشيخ محمد الأمين الشنقيطي: "الذي يظهر لنا أن الصواب في هذه المسألة: أن الأنبياء – صلوات الله وسلامه عليهم – لم يقع منهم ما يزري بمراتبهم العلية، ومناصبهم السامية، ولا يستوجب خطأ منهم لا نقصًا فيهم – صلوات الله وسلامه عليهم – ولو فرضنا أنه وقع منهم بعض الذنوب، فهم يتداركون ما وقع منهم بالتوبة والإخلاص، وصدق الإنابة إلى الله، حتى ينالوا بذلك أعلى الدرجات، فتكون بذلك درجاتهم أعلى من درجة من لم يرتكب شيئًا من ذلك.

ومما يوضح هذا: قوله تعالى: ﴿... وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ (١٢١) ثُمَّ ٱجْتَبَٰهُ رَبُّهُۥ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ﴾[١]، فانظر أي أثر يبقى العصيان والغي بعد توبة الله عليه، وهدايته له، ولا شك أن بعض الزلات ينال صاحبها بالتوبة منها درجة أعلى من درجته قبل ارتكاب تلك الزلّة، والعلم عند الله تعالى"[٢].

(١) سورة طه: الآيتان ١٢١– ١٢٢.

(٢) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: للشنقيطي ٤/ ٥٣٨.

المبحث الرابع
شبهات الطاعنين في عصمة الأنبياء – عليهم السلام– والرد عليها

تمهيد وتقسيم:

يحتوي هذا المبحث على أهمّ الشبه التي تمسك بها المخالفون في ثبوت العصمة للأنبياء – عليهم السلام – والتـــي اســـتندوا فيهـــا إلـــى نصوص القرآن الكريم التي يوهم ظاهرها صدور الذنوب والمعاصـــي في جانب بعض الأنبياء –عليهم السلام–.

وقد سبق أن ذكرنا في المبحث السابق من وجوب العصمة للأنبياء – عليهم السلام – وأنه لا يجوز عليهم سوى الصغائر الغيـــر مشـــعرة بالخسة أو النفرة عمدًا أو سهوًا قبل البعثة وبعدها، لأن صدورها يوجب النفرة من إتباعهم.

وقد طعن هؤلاء وأولئك في الأنبياء – عليهم السلام – عامة، وفي سيدنا محمد ﷺ بصفة خاصة.

ونتعرض فيما يلي للشبه المثارة في حق كل مـــن آدم، ونـــوح، وإبراهيم، ويوسف، وموسى، ومحمد– عليهم جميعا أفضـــل الصـــلاة والتسليم– والرد عليها، كل في مطلب مستقل:

المطلب الأول: شبهات الطاعنين في عصمة آدم – عليه السلام– والرد عليها.

المطلب الثاني: شبهات الطاعنين في عصمة نوح – عليه السلام– والرد عليها.

المطلب الثالث: شبهات الطاعنين في عصمة إبراهيم – عليه السلام– والرد عليها.

المطلب الرابع: شبهات الطاعنين في عصمة يوسف – عليه السلام– والرد عليها.

المطلب الخامس: شبهات الطاعنين في عصمة موسى – عليه السلام– والرد عليها.

المطلب السادس: شبهات الطاعنين في عصمة محمد – عليه السلام– والرد عليها.

ومما تجدر الإشارة إليه:

أننا سنقتصر في كل مطلب على عرض ثلاث شبه فقط، مما يعني أن هناك شبها أخرى غير الثلاث على هؤلاء الأنبياء – عليهم السلام – لن يرد ذكرها خشية الإطالة.

المطلب الأول

شبهات الطاعنين في عصمة آدم – عليه السلام – والرد عليها

ويحتوي هذا المطلب على فرعين. الأول: للشبهات، والثاني: للرد عليها، كما يلي:

الفرع الأول

شبهات الطاعنين في عصمة آدم – عليه السلام –

لقد تمسك المنكرون لعصمة الأنبياء – علـيهم السـلام – بشـبه وردت في حق آدم – عليه السلام – بآيات من القرآن الكـريم، يـوهم ظاهرها صدور الذنب والمعصية منه عليه السلام، كما يلي:

الشبهة الأولى:

تتمثل هذه الشبهة في الأخذ بظاهر قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَا آَدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ (٣٥) فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ﴾[١].

وجه الدلالة: أن آدم – عليه السلام – أمره ربه تعالى بالانتهـاء عن الأكل من الشجرة الموسومة، فوقع آدم في المحـذور وأكـل مـن الشجرة المنهى عنها فوقع في مخالفة الأمر، مما ينافي العصمة[٢].

---

(١) سورة البقرة، الآيتان ٣٥ – ٣٦.

(٢) النبوات والسمعيات من مباحث علم الكلام: د/ محيي الدين الصـافي، ص٧٧، بـدون ناشـر وتاريخ.

الشبهة الثانية: تتمثل هذه الشبهة في الأخذ بظاهر قوله تعالى: ﴿....وَعَصَى آَدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾[١].

وجه الدلالة: أن الآية تشير إلى أن مخالفة آدم – عليه السلام – وصفها الله تعالى بالغيّ، والغيّ ضد الرشد، والاتصاف بالغي ينافي وجود العصمة.

الشبهة الثالثة:

تتمثل هذه الشبهة في الأخذ بظاهر قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِ فَلَمَّا أَثْقَلَتْ دَعَوَا اللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ آَتَيْتَنَا صَالِحًا لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ (١٨٩) فَلَمَّا آَتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آَتَاهُمَا فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[٢].

وجه الدلالة: إن الآية تشير إلى أن النفس الواحدة هي آدم وزوجها المخلوق منها حواء قد جعلا لله شركاء فيما آتاهما من أولاد، حيث إن الكنايات تعود إليهما، مما ينافي العصمة[٣].

(١) سورة طه: من الآية ١٢١.

(٢) سورة الأعراف: الآيتان ١٨٩-١٩٠.

(٣) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان: عبد الرحمن السعدي، ص٣٤٣.
ويقول في ذلك: "فلما آتاهما صالحا" على وفْق ما طلبا وتمت عليهما النعمة به" جعلا لله شركاء في ذلك الولد الذي انفرد الله بإيجاده والنعمة به وأقرّ به أعين والديه، فعبّداه لغير الله، إما أن يسمياه بعبد غير الله، كعبد الحارث وعبد العزّى وعبد الكعبة ونحو ذلك، أو يشركا في الله في العبادة بعدما منّ الله عليهما من النعم التي لا يحصيها الله أحد من العباد".

الفرع الثاني

الرد على شبهات الطاعنين في عصمة آدم – عليه السلام –

الرد على الشبهة الأولى:

يجاب على هذه الشبهة بأن آدم –عليه السلام– لم يقصد مخالفــة أمر الله تعالى ولا استحلال ما نهاه الله تعالى عنه، وإنمـــا أكـــل مـــن الشجرة بعد أن غرّه إبليس وخدعه، وأقسم وحلف لـــه ولزوجـــه أن الله تعالى لم ينهاهما عن أكل هذه الشجرة على أنها محرمة عليهما، بل على أنه عند أكلهما للشجرة فلن يعاقبهمـــا الله تعـــالى علـــى ذلـــك أصـــلًا، وسيجازيهما الجزاء الحسن والفوز بالخلود[1].

قال تعالى حاكيًا عن إبلـــيس: ﴿....وَقَالَ مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَـٰذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ (٢٠) وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ (٢١) فَدَلَّاهُمَا بِغُرُورٍ فَلَمَّا ذَاقَا الشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْآتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكُمَا الشَّجَرَةِ وَأَقُلْ لَكُمَا إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾[2].

---

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل: لابن حزم ٢/٢٩٥، والشفا: للقاضي عياض ٢/١٤٢.

(٢) سورة الأعراف: الآيات ٢٠-٢٢.

الرد على الشبهة الثانية:

يجاب على هذه الشبهة من ثلاث أوْجــه:

الوجه الأول: يقول تعــالى: ﴿ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى﴾، والاجتباء هو اصطفاء الله له بالرسالة، فأي أثر يبقى للعصيان والغــيّ بعد توبة الله عليه واجتبائه وهدايته له[١].

الوجه الثاني: إن عصيان آدم – عليه السلام – كان نسياناً منــه لعهد الله، ولم يكن عن إرادة وقصد[٢]، ومعلوم لكل عاقل أن الله تعالى لا يؤاخذ على الخطأ والنسيان رحمة منه وفضلًا، وأن الله لا يكلف نفسًا إلا وسعها، كما قضى بذلك في قرآنه الكريم، بقوله تعالى: ﴿....وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾[٣].

مما يؤكد على أن عصيان آدم – عليه السلام – كان نسياناً وعن غير عمد، قــال تعــالى: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا﴾[٤].

الوجه الثالث: اعتبر القرآن الكريم نسيان آدم – عليه الســلام –

---

(١) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: للشيخ/ محمد الأمــين الشــنقيطي ٤/ ٣٥٨، طبعــة ١٩٨٣، وفي ذلك يقول الشيخ الشنقيطي: "فأنظر أي أثر يبقى للعصيان والغي بعــد توبــة الله عليه واجتبائه، أي اصطفائه إياه وهدايته له، ولاشك أن بعد الزلات ينال صاحبها بالتوبة منهــا درجة أعلى من درجته قبل ارتكاب تلك الزلة".

(٢) رؤية في عصمة الأنبياء: د/ محمد الأنور حامد عيسى، ص١١٤، مقال منشور بمجلة الــوعي الإسلامي– وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت، العدد ٢٠٧ لعام ١٩٨٢م.

(٣) سورة الأحزاب: من الآية ٥.

(٤) سورة طه: الآية ١١٥.

معصية، وذلك نظرًا لمقامه عند ربه تعالى، ولأنه خلقه بيده، ونفخ فيه من روحه، وأسجد له ملائكته، وأسكنه جنته، وعلمه الأسماء كلها[1].

الرد على الشبهة الثالثة:

يجاب على هذه الشبهة من وجهين:

الوجه الأول: لا نسلم أن النفس الواحدة هي آدم – عليه السلام – وليس في الآية ما يدل عليه، والضمير في خلقكم لقريش.

وفي ذلك يقول الإمام الرازي: "الخطاب لقريش الذين كانوا في عهد رسول الله ﷺ وهم آل قصي، والمراد من قوله: "هو الذي خلقكم من نفس" قصي، وجعل من جنسها زوجها عربية قرشية ليسكن إليها، فلما آتاهما ما طلبا من الولد الصالح السوي، جعلا له شركاء فيما آتاهما، حيث سميا أولادهما الأربعة بعبد مناف، وعبد العزي، وعبد قصي، وعبد اللات، وجعل الضمير في (يشركون) لهما ولأعقابهما الذين اقتدوا بهما في الشرك"[2].

ويقول العلامة التفتازتني: "لم يقل أحد في حق الأنبياء بالشرك في

---

(١) عصمة الأنبياء: للرازي، ص ٥٢– ٥٣.

(٢) انظر التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب: للإمام فخر الدين الرازي، المجلد الثامن، ج١٥/٧١.

وههنا رأي يتصل بالخلق والجعل بخصوص خلق آدم وحواء عليهما السلام فالله عز وجل قد عبر عن خلق آدم وحواء في أول سورة النساء بقوله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا....﴾ (سورة النساء: الآية ١) فحواء عبر هنا بالخلق، ولما عبر سبحانه وتعالى عن الجعل جعله في نفس الخلق، فقال سبحانه وتعالى في سورة الإنسان: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ (سورة الإنسان: الآية ٢)، فعبر هنا عن السمع والبصر الذي يكون في الإنسان بالجعل، أي أن الخلق يكون أولًا، ثم الجعل يكون ثانيًا.

والمعنى كما أجمع الأئمة ابن حزم، والتفتازاني والرازي، وغيرهم – أن الله خلقكم يا جميع البشر، بما فيهم قريش من نفس واحدة آدم وحواء، ثم جعل منكم أنتم أزواجًا من جنسكم، لتسكنوا إليها، فالخطاب في الآية لقريش، والنفس الواحدة هي قصي القرشي العربي، جعل من جنسه المرأة القرشية العربية، وهذا هو المراد من الآية، وبيان الفرق بين الخلق والجعل.

الألوهية ولو قبل البعثة، فالوجه على أنه على حذف المضاف، أي جعل أولادهما له شركاء، بدليل قوله تعالى: ﴿...فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾(١).

الوجه الثاني: لقد تدارك سيدنا آدم وأمنا حواء –عليها السلام– هذه المعصية، فقال تعالى: ﴿....رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾(٢)، فتداركهما الله بالتوبة والرجاء والإخلاص، وهو دليل على صدور الإنابة والرجوع إليه سبحانه، ولقد نال بذلك أعلى الدرجات، بدليل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى﴾(٣).

يقول ابن فورك وغيره: "إن الله ذكر أن الاجتباء والهداية كانا بعد العصيان، وهذا يدل على أن المعصية كانت قبل النبوة"(٤).

ويقول الإيجي: "إن أكثر المفسرين على أن الخطاب لقريش والنفس الواحدة قصي وجعل منها زوجها أي جعلها عربية من جنسه، وإشراكهما تسميتها أبنائهما بعبد مناف، وعبد العزي، وعبد الدار، وعبد قصي، فليس الضمير في جعلا لآدم وحواء، وإن صح أنه لآدم. فأين الدليل على الشرك في الألوهية. ولعله هو الميل إلى طاعة الشيطان، وقبول وسْوسته مع الرجوع عنه إلى الله تعالى، وذلك غير داخل تحت الاختبار أو لعله قبل النبوة"(٥).

ويستفاد مما تقدم:

(أ) أن آدم – عليه السلام – لم يتعمد مخالفة الأمر الإلهي، وإنما تأول

(١) شرح المقاصد: للتفتازاني ٣/٣١١، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٢) سورة الأعراف: من الآية ٢٣.

(٣) سورة طه: الآية ١٢٢.

(٤) العقيدة الإسلامية وأسسها: الشيخ عبد الرحمن حسن حنكة، ص ٣٣٩، دار القلم– دمشق.

(٥) المواقف في علم الكلام: للإيجي، ص ٣٦٢.

هذا الأمر مجتهدًا أو ناسيًا لأمر الله، فعاقبه الله تعالى بإخراجه من الجنة، فلا يصح رميه بالعصيان.

(ب) كيف أن الطاعنين حاولوا أن يصوروا الأمر على غير حقيقته ومضمونه، كمدخل خبيث للوصول إلى مرادهم، وهو الطعن في عصمة آدم – عليه السلام –، لصرف قلوب بعض الناس عن الإيمان بالأنبياء –عليهم السلام– وليقولوا للناس إذا كان هذا حال أبينا آدم – عليه السلام – ومع ربه عز وجل فكيف بحالنا نحن أبناء "آدم"؟

وهذه دعوة مسمومة استعملها طائفة من الناس – على مر التاريخ الإنساني – في محاولة لتبرير معصيتهم ومخالفتهم لله ومع الناس، أي أنهم يقولون: إن المعصية مكتوبة علينا منذ الأزل، بدليل عصيان آدم لربه عز وجل. ولكن ليس لهم الحق في هذا القول وترديده بين أبناء الأمة الإسلامية، لأن الله تعالى لا يأمر بالمعصية ولا يرضى بها، ولكنه يريد الخير والشر، ويحب الخير ويكره الشر، يحب الطاعة ويكره المعصية، يأمر بالخير وينهي عن الشر.

(ج) بالرد على الشُّبه السابقة في حق آدم – عليه السلام – تنتفي شبه المخالفين في عصمته، وتكون العصمة ثابتة له، ولسائر الأنبياء – عليهم السلام.

المطلب الثاني

شبهات الطاعنين في عصمة نوح – عليه السلام – والرد عليها

ويحتوي هذا المطلب على فرعين. الأول: للشبهات. والثاني: للرد عليها، كما يلي:

الفرع الأول

شبهات الطاعنين في عصمة نوح – عليه السلام.

لقد تمسك المنكرون لعصمة الأنبياء – عليهم السلام – بشبه وردت في حق نوح – عليه السلام – بآيات من القرآن الكريم، يوهم ظاهرها صدور الذنب والمعصية منه عليه السلام، كقوله تعالى: ﴿ وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ (٤٥) قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلَا تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعِظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ (٤٦) قَالَ رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ (٤٧)﴾ [(١)].

ويتمسك المنكرون للعصمة بظاهر هذه الآية، ويستخرجوا منها شبهتين:

الشبهة الأولى:

قوله تعالى: ﴿...يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ...﴾ [(٢)] تكذيب له في

---

(١) سورة هود: الآيات ٤٥-٤٧.

(٢) سورة هود: من الآية ٤٦.

قوله: ﴿...إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي...﴾ [1]، ومن كان كاذبًا لا يكون معصومًا، فلا يكون نوح –عليه السلام– معصومًا[2].

الشبهة الثانية:

إن سؤال نوح – عليه السلام – ربه كان خطأ من وجهتين:

أ– عندما قال الله تعالى: ﴿...فَلَا تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعِظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [3].

ب– عندما قال له لربه: ﴿...إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ...﴾ [4].

الفرع الثاني

الرد على شبهات الطاعنين في عصمة نوح – عليه السلام –

الرد على الشبهة الأولى:

يجاب على هذه الشبهة من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أنه كان ابن نوح لصلبه، لقوله تعالى: ﴿...وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا وَلَا تَكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ﴾[5].

وأما قوله تعالى: ﴿...إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ...﴾ أي ليس من أهلك

(١) سورة هود: من الآية ٤٥.

(٢) النبوات والسمعيات من مباحث علم الكلام: د/ محيي الدين الصافي، ص٧٧.

(٣) سورة هود: من الآية ٤٦.

(٤) سورة هود: من الآية ٤٦.

(٥) سورة هود: من الآية ٤٢.

الذي وعدتك بنجاته معك[١].

الوجه الثاني: إنه كان ابن نوح لصلبه، وتعبير القرآن بأنه ليس من أهلك أي ليس من أهل دينك[٢].

إذ متبعوا الدين الواحد يكونون أهلًا، والخارج على هذا الدين يكون خارجًا عن الأهل، ومن ثم لم يكن نوح كاذبًا كما ظن الواهمون[٣].

الوجه الثالث: إنه ليس ابنه لصلبه ولكن ابن زوجته من غيره، إلا أنه اختلط بأبنائه بعد أن تربى في حجره، فأطلق عليه لفظ الابن على سبيل التجوز[٤] ولعل أصحاب هذا الرأي قد استاقوه من قوله تعالى: ﴿....إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي....﴾ ولم يقل ابني مني. وعلى هذا، لا يكون قد صدر من نوح – عليه السلام – والحالة هذه كذب.

الرد على الشبهة الثانية:

يجاب على هذه الشبهة من وجهين:

الوجه الأول: أن سؤال نوح – عليه السلام – ربه تجاه ابنه ليس معصية تتنافى مع العصمة، غاية ما فيه أن نوحًا – عليه السلام – تأول فأخطأ التأويل.

---

(١) الأربعين في أصول الدين: للرازي ٢/ ١٣١.

(٢) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: للألوسي ٦/٢٦٦.

(٣) رؤية في عصمة الأنبياء: د/ محمد الأنور عيسى، بحث سابق، ص١١٥.

(٤) شرح المقاصد: للتفتازاني ٣/ ٣١٢، وفي ذلك يقول التفتازاني:
"إن ذلك ليس للتكذيب، بل للتنبيه على أن المراد بالأهل في الوعد هو الأهل الصالح، أو المعنى إنه ليس من أهل دينك، أو إنه أجنبي منك، وإن أضفته إلى نفسك وأبنائك، لما روى أنه كان من امرأته، والأجنبي إنما يعد من آل النبي إذا كان له عمل صالح".

وفي ذلك يقول ابن حزم: "ذكروا قول الله تعالى لنـــوح: ﴿...فَلَا تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعِظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ وهذا لا حجـــة لهم فيه، لأن نوحًا – عليه السلام – تأول وعد الله تعـــالى أن يخلصـــه وأهله، فظن أن ابنه من أهله على ظاهر القرابة، وهذا لو فعله أحد لكان مأجورًا، ولم يسأل نوح تخليص من أيقن إنه ليس من أهله، فتفرع عن ذلك نهى الله إياه أن يكون من الجاهلين، فتندم عليه السلام مـــن ذلـــك ونزع، وليس ها هنا عمد للمعصية البتة"[1].

الوجه الثاني: النهي الوارد في قوله تعـــالى: ﴿....فَلَا تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعِظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ قد يكون صادرا علـــى سبيل التوجيه لا على سبيل كونه تحذيرًا من خطأ تقدم، بمعنى أنه قـــد صدر إليه النهي ابتداء، كما أن رسولنا محمد ﷺ نهى عن الشرك فـــي قوله تعالى: ﴿....لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ...﴾[2]، وإن لم يقع ذلـــك منه[3].

وعلى هذا، فإن توجيه الله تعالى لنوح – عليه السلام – وإرشـــاده إلى الصواب، ووعظه له، هو الذي يبعد به عن الخطأ، وليس معناه كما يرى أصحاب هذه الشبهة أنه جهل فوعظه الله تعالى.

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل: لابن حزم ٢/٢٩٧.

(٢) سورة الزمر: من الآية ٦٥

(٣) الأربعين في أصول الدين: للرازي ٢/ ١٣٣.

ويستفاد مما تقدم:

(أ) أنه بالإضافة إلى الردود السابقة نقول: أنه لا يخفي على الجميع أن السؤال ينقسم إلى قسمين:

١- سؤال علم وفهم.

٢- سؤال إنكار وتكبر.

وسؤال نبي الله نوح – عليه السلام – كان من النوع الأول وليس الثاني، لأن مقام النبوة والرسالة لا يلقيان به أن يعترض على أمرٍ قدره الله عز وجل، وكيف يعترض على أمرٍ ودعوته قائمة على تبليغ أوامر الله ونواهيه، والتسليم بقضائه وقدره؟

ب- بالرد على الشبه السابقة في حق نبي الله نوح – عليه السلام – تنتفي شبه المخالفين في عصمته، وتكون العصمة ثابتة له ولسائر الأنبياء – عليهم السلام.

المطلب الثالث

شبهات الطاعنين في عصمة إبراهيم – عليه السلام – والرد عليها

ويحتوي هذا المطلب على فرعين. الأول: للشبهات، والثاني: للرد عليها، كما يلي:

الفرع الأول

شبهات الطاعنين في عصمة إبراهيم – عليه السلام –

لقد تمسك المنكرون لعصمة الأنبياء – عليهم السلام– بشبهٍ وردت في حق إبراهيم – عليه السلام – بآيات من القــرآن الكــريم، يــوهم ظاهرها صدور الذنب والمعصية منه – عليه السلام –، كما يلي:

الشبهة الأولى:

تتمثل هذه الشبهة في الأخذ بظاهر قوله تعالي: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا آلِهَةً إِنِّي أَرَاكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ (٧٤) وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ (٧٥) فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ (٧٦) فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَئِنْ لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ (٧٧) فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾[1].

---

(١) سورة الأنعام: الآيات ٧٤ – ٧٨.

وجه الدلالة: أن إبراهيم – عليه السلام – نظر إلى السماء ثم قال مشيرًا إلى الكواكب هذا ربي، فلما أفل هذا الكوكب رجع عن اعتقاد ألوهيته، فلما رأى القمر ظاهرًا مضيئًا اعتقد ألوهيته، فلما غاب رجع عن اعتقاد ألوهيته، فلما طلعت الشمس ورآها أكبر من الكوكب والقمر وأقوى منهما ضوءًا اعتقد ألوهيتها، فلما غابت تبرأ من الشرك كله، واعتقد أن المعبود بحق هو الله سبحانه وتعالى.

الشبهة الثانية:

تتمثل هذه الشبهة في الأخذ بظاهر قوله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ بَعْدَ أَنْ تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ (٥٧) فَجَعَلَهُمْ جُذَاذًا إِلَّا كَبِيرًا لَهُمْ لَعَلَّهُمْ إِلَيْهِ يَرْجِعُونَ (٥٨) قَالُوا مَنْ فَعَلَ هَذَا بِآلِهَتِنَا إِنَّهُ لَمِنَ الظَّالِمِينَ (٥٩) قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ (٦٠) قَالُوا فَأْتُوا بِهِ عَلَى أَعْيُنِ النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَشْهَدُونَ (٦١) قَالُوا أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ (٦٢) قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ﴾[١].

وجه الدلالة: أن إبراهيم – عليه السلام – كسر الأصنام التي كان يعبدها قومه من دون الله عدا كبير تلك الأصنام، ولما سأله قومه ﴿... أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ نسب ذلك الفعل إلى كبير تلك الأصنام، فيكون ذلك منه إخبارًا بخلاف الواقع، وهو كذب يتنافى مع العصمة[٢].

---

(١) سورة الأنبياء: الآيات ٥٧ – ٦٣.

(٢) شرح المقاصد: للتفتازاني ٣/ ٣١٢.

الشبهة الثالثة:

تتمثل هذه الشبهة في الأخذ بظاهر قوله تعالى: ﴿... رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي ....﴾ (1).

وجه الدلالة: أن إبراهيم – عليه السلام – شك في قدرة الله على إحياء الموتى، لأنه طلب من الله أن يريه كيف يحيى الموتى، فقال الله له: ﴿... أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي ...﴾ فيكون شاكًا، مما يدل على صدور الذنب منه، وهذا يتنافى مع العصمة(2).

الفرع الثاني

الرد على شبهات الطاعنين في عصمة إبراهيم – عليه السلام-

الرد على الشبهة الأولى:

يجاب على هذه الشبهة من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن قول إبراهيم – عليه السلام – ﴿... هَذَا رَبِّي ...﴾ لم يكن من باب النظر ليكون اعتقادًا، ولا من باب الكذب لأنه لم يكن إخبارًا، وإنما هو من باب الفرض في حالة المجادلة والمناظرة لإقامة الحجة على الخصم(3). يوضح ذلك قوله تعالى بعد تلك الآيات السابقة:

---

(1) سورة البقرة: من الآية ٢٦٠.

(2) المواقف في علم الكلام: للإيجي، ص٣٦٢.

(3) جاء في فتح الباري للحافظ بن حجر: أن قول الخليل هذا ربي، قاله على طريق الاحتجاج على قومه تنبيهًا على أن الذي يتغير لا يصلح للربوبية، وهذا قول الأكثر أنه قاله توبيخًا لقومه أو تهكمًا بهم وهو المعتمد. راجع: فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٦/ ٤١٥.
ويقول القاضي عياض: وذهب معظم الحذاق من العلماء والمفسرين إلى أنه إنما قال ذلك مبكتًا لقومه ومستدلًا عليهم. راجع: الشفا: للقاضي عياض ٢/ ٧٢٢.

﴿وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللهِ وَقَدْ هَدَانِ وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ ...﴾ [(١)].

وهذا هو وجه الحقيقة على ما أرى، حيث إن الوجه الصحيح والمعتمد عند الكثرة من العلماء والمحققين يتمثل في أن إبراهيم – عليه السلام – كان في قوله ﴿... هَذَا رَبِّي ...﴾في مقام المناظرة لقومه، حيث كان يناقشهم ويجادلهم، ويستدل عليهم، فأرخى لهم العنان، وتظاهر بالتسليم لهم في بعض معتقداتهم تجاه الكواكب، ثم أعلمهم بإبطال هذه المعتقدات وهدمها من أساسها حتى يكون ذلك أبلغ في الإلزام لهم والاحتجاج عليهم.

يذكر الإمام الألوسي أن قول الخليل – عليه السلام – ﴿... هَذَا رَبِّي ...﴾ كان منه على سبيل الفرض وإرخاء العنان مجاراة مع أبيه وقومه الذين كانوا يعبدون الأصنام والكواكب، ثم يقول: وهذا هو الحق الحقيق بالقبول[(٢)].

الوجه الثاني: الدليل على أن هذه الواقعة إنما حصلت بسبب

---

(١) سورة الأنعام: من الآية ٨٠.

(٢) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: للألوسي ٤/١٨٨.

ويقول أيضًا: "بأنه عليه السلام لمّا لم يجد إلى الدعوة طريقًا سوى هذا الطريق وكان مأمورًا بالدعوة إلى الله تعالى، كان بمنزلة المكره على كلمة الكفر، ومعلوم أنه عند الإكراه يجوز إجراء كلمة الكفر على اللسان، وإذا جاز ذلك لبقاء شخص واحد، فبأن يجوز لتخليص عالم من العقلاء عن الكفر والعقاب المؤبد، كان ذلك أولى.

فكلام إبراهيم – عليه السلام– كان من باب الموافقة ظاهرا للقوم، حتى إذا أورد عليهم الدليل المبطل لقولهم، كان قبولهم له آثم، وانتفاعهم باستماعه أكمل".

مناظرة إبراهيم – عليه السلام – مع قومه، أنه تعالى بعد ذكر هذه القصة قال: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ ...﴾ [1] ولم يقل على نفسه، نعلم أن هذه المناظرة إنما جرت مع قومه لأجل أن يرشدهم إلى الإيمان والتوحيد، لا لأجل أن إبراهيم – عليه السلام – كان يطلب الدين والمعرفة لنفسه.

الوجه الثالث: لقد أثبت القرآن الكريم أنه – عليه السلام – قد عرف ربه وآمن به حق الإيمان قبل هذه الواقعة، حيث قال قبل هذه الواقعة لأبيه آذر: ﴿...أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا آلِهَةً إِنِّي أَرَاكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿... يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا﴾[3].

الرد على الشبهة الثانية:

يجاب على هذه الشبهة من وجهين:

الوجه الأول: أن إبراهيم – عليه السلام – قد قال ذلك من باب الاستهزاء والتقريع والتوبيخ بالكفار مثل قوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾[4] وهو في الواقع ذليل مهين، معذب في النار، ولم يقل إبراهيم – عليه السلام – هذا على أنه محقق أن كبيرهم فعله، لأن الكذب إنما هو الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو عليه قصدًا إلى تحقيق ذلك[5].

(١) سورة الأنعام: من الآية ٨٣.

(٢) سورة الأنعام: من الآية ٨٤.

(٣) سورة مريم: من الآية ٤٢.

(٤) سورة الدخان: الآية ٤٩.

(٥) الفصل في الملل والأهواء والنحل: لابن حزم ٢/٢٩٩.

الوجه الثـــاني: أن إبراهيم – عليه السلام – قال ذلـــك تعريضًـــا بمعتقدهم الفاسد، وهو عبادة الأصنام، وأنها تضر وتنفع مـــن دون الله، ويؤيد ذلك قوله تعالى عن إبراهيم – عليه الســـلام – ﴿... فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ﴾، ليزيد في التهكم بآلهتهم التي لا تستطيع أن تـــدفع عـــن نفسها البلاء، فكيف تدفعه عنهم[١]؟

ومما يؤكد ذلك أنه قال بعد هذا القول ﴿أُفٍّ لَكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾[٢].

الرد على الشبهة الثالثة:

يجاب على هذه الشبهة من وجهين:

الوجه الأول: ليس المقصد من ذلك شك إبراهيم – عليه السلام – في قدرة الله تعالى، وإنما كان غرضه أن يصل إلى عين اليقين، الـــذي هو أرقى من علم اليقين، لأن عين اليقين يكون عن مشاهدة وعيان فلا يبقى معه سبيل إلى وسوسة الشيطان ونزعاته، فإبراهيم يعلم يقينًا قدرة الله على إحياء الموتى. ولكن طلب من ربه مشاهدة ذلك ليصل إلى مـــا هو أرقى من العلم[٣].

---

(١) شرح المقاصد: للتفتازاني ٥/ ٥٤.

(٢) سورة الأنبياء: الآية ٦٧.

(٣) يقول القاضي عياض في الشفاء، والملا على القاري في شرحه عليه: "لم يشـــك إبـــراهيم فـــي إخبار الله تعالى له بإحياء الموتى في الدنيا والآخرة، إذ كان أثبت إيمانًا وأتم إيقانًا، ولكـــن أراد طمأنينة القلب بمشاهد فعل الرب، إذ ليس الخبر كالمعاينة – كما ورد في الأثر – فحصل لـــه العلم الأول، وهو علم اليقين بوقوعه، أي بوقوع إحياء الموتى، وأراد العلم الثاني، وهو عـــين اليقين بوقوعه بكيفيته ومشاهدته.

والحاصل أنه في مقام استزادة العلم، إذ لا نهاية لمراتب تجليات الله وتعيناته، ولذا قال لأعلـــم الخلق بالحق: ﴿... وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾. فأراد إبراهيم – عليه السلام – الانتقال من النظـــر =

وفي ذلك يقول الإيجي: وفي الآية تصريح بأنه طلبه، لأن في عين اليقين من الطمأنينة ما ليس في علم اليقين، فإن الوهم بإحداث الوساوس ... سلطاناً على القلب عند علم اليقين دون عين اليقين(١).

الوجه الثاني: أن إبراهيم – عليه السلام – سأل عن كيفية الإحياء ولم يسأل عن الإحياء ذاته، لأن الإحاطة بالكيفية المفصلة أقوى وأرسخ من المعرفة الإجمالية المفضية إلى التردد بين الكيفيات المتعــددة، مــع الطمأنينة في أصل الإحياء والقدرة عليه(٢).

وفي ذلك يقول ابن حزم: أن إبراهيم مؤمن مصدق، ولكنه كــان يريد الكيفية فقط ويعتبر ذلك، وما شك إبراهيم – عليه السلام – في أن الله يحيي الموتى، ومن هنا قال رسول الله ﷺ "نحن أحق بالشــك مــن إبراهيم"(٣) فمن شك أن النبيﷺ شك في قدرة الله على إحياء الموتى فقد كفر(٤).

ويستفاد مما تقدم:

(أ) أن ما تمسك به هؤلاء في نفي العصمة لنبي الله إبــراهيم – عليــه السلام – ما كانوا إلا ليثبتوا أمرين لا مفر منهما:

الأول: الوقوع في الكذب، وهو ينافي العصمة.

=

السابق أو الخبر الصادق إلى المشاهدة العينية المفيدة للزيادة اليقينية، والترقي من علم اليقــين إلى عين اليقين.

راجع: شرح الشفا للقاضي عياض: للإمام على القاري ٢/ ١٧٥، بتصرف، دار الكتب العلمية – بيروت.

(١) المواقف في علم الكلام: للإيجي، ص٣٦٢.

(٢) عصمة الأنبياء: للرازي، ص٦٢ – ٦٤.

(٣) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه. رقم ٣٣٧٢ من حديث أبي هريرة.

(٤) الفصل في الملل والأهواء والنحل: لابن حزم ٢/٣٠٠-٣٠١.

الثاني: الوقوع في الكفر، وهو ينافي العصمة.

إذ كيف يؤخذ منه صحة الاعتقاد، وهو على غير الدين الذي يدعوا إليه؟ بل وكيف يدعوا إلى دين وهو يعتقد خلافه؟ فإن في هذا تناقض عجيب.

وحينئذ، فالمسألة ليست من البساطة، وإنما تحتاج منا إلى بعد نظر في المعالجة والتحليل، إذ أنها متعلقة بأخطر قضية، ألا وهي قضية الاعتقاد.

(ب) هذه الآيات تدل على أن إبراهيم- عليه السلام- ينهي قومه عن الشرك ويطالبهم بالتوحيد، وقصر العبودية على الله وحده. فالذي أوتيه إبراهيم – عليه السلام – من العلم بالحجة بظهور دلالة التوحيد، وبيان عصمته عن الجهل بالله تعالى والشك فيه، والإخبار أن ما جرى بينه وبين قومه إنما كان احتجاجًا ولم يكن اعتقادًا.

فمن ظن بإبراهيم الشك أو اعتقد أنه عبد الشمس أو الكواكب، فقد جانب الحق، وأخطأ الفهم، وجهل صفات الأنبياء والمرسلين –عليهم السلام–، وكيف يكون ذلك والله – عز وجل – قد أعطاه العقل وكمال الرشد قبل النبوة ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رُشْدَهُ مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا بِهِ عَالِمِينَ﴾[(١)].

(ج) بالرد على الشبهة السابقة في حق إبراهيم – عليه السلام.

تنتفي شبه المخالفين في عصمته، وتكون العصمة ثابتة له ولسائر الأنبياء – عليهم السلام.

---

(١) سورة الأنبياء: الآية ٥١.

المطلب الرابع
شبهات الطاعنين في عصمة يوسف –عليه السلام.
والرد عليها

ويحتوي هذا المطلب على فرعين. الأول: للشبهات، والثاني: للرد عليها، كما يلي:

الفرع الأول
شبهات الطاعنين في عصمة يوسف – عليه السلام–

لقد تمسك المنكرون لعصمة الأنبياء – علـــيهم الســـلام – بشـــبه وردت في حق يوسف – عليه السلام – بآيات من القرآن الكريم، يوهم ظاهرها صدور الذنب والمعصية منه – عليه السلام – كما يلي:

الشبهة الأولى:

تتمثل هذه الشبهة في الأخذ بظاهر قوله تعـــالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ ...﴾ (١).

وجه الدلالـــة: أن يوسف – عليه السلام – بادل امرأة العزيز الهمّ بالمعصية، وهي الزنا، والهم بالزنا ذنب يتنافى مع مـــا أجمـــع عليـــه المحققون من عصمة الأنبياء – عليهم السلام – من الكبائر(٢).

الشبهة الثانية:

تتمثل هذه الشبهة في الأخذ بظاهر قوله تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى

(١) سورة يوسف: من الآية ٢٤.

(٢) مجموع فتاوي ابن تيمية ١٠/ ١٩٨.

الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا ...﴾ [١].

وجه الدلالة:

أن يوسف – عليه السلام – رضي بسجود أبويه وإخوته، والسجود لغير الله تعالى شرك، فيكون رضاء يوسف – عليه السلام – بذلك ينافي العصمة[٢].

الشبهة الثالثة:

تتمثل هذه الشبهة في الأخذ بظاهر قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَهَّزَهُمْ بِجَهَازِهِمْ جَعَلَ السِّقَايَةَ فِي رَحْلِ أَخِيهِ ثُمَّ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ أَيَّتُهَا الْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ﴾[٣].

وجه الدلالة: أن يوسف – عليه السلام – نسب سرقة صواع الملك إلى إخوته، وهم بريئون، لأنه هو الذي كان قد وضعه في وعاء أخيه دونهم، وفي هذا كذب يقدح في عصمته[٤].

(١) سورة يوسف: من الآية ١٠٠.

(٢) شرح المقاصد: للتفتازاني ٥/ ٥٥.

(٣) سورة يوسف: الآية ٧٠.

(٤) الفصل في الملل والأهواء والنحل: لابن حزم ٣٠٥/٢.

الفرع الثاني

الرد على شبهات الطاعنين في عصمة يوسف – عليه السلام.

الرد على الشبهة الأولى:

يجاب على هذه الشبهة من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن الهمّ مما لا يؤاخذ عليه المرء، ذلك أن الذي يجري في النفس خمس مراتب:

١- **الهاجس:** وهو ما يلقي في النفس ولا يجول فيها.

٢- **الخاطر:** وهو ما يلقي في النفس ويجول فيها.

٣- **حديث النفس:** وهو تردد بين فعل الخاطر وتركه.

٤- **الهمّ:** وهو توجه النفس نحو الفعل والميل إليه.

٥- **العزم والتصميم على الفعل.**

جميع هذه المراتب لا يتناولها التكليف، ولا مؤاخذة فيها إلا المرتبة الأخيرة، وهو العزم والتصميم[١].

فالهمّ حينئذ لا مؤاخذة فيه، ولا يعد من الذنوب أصلًا وإن كان نحو معصية لقوله ﷺ: "من همّ بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة، ومن همّ بحسنة فعملها كتبت له عشرًا إلى سبعمائة ضعف، ومن هم بسيئة فلم يعملها لم تكتب وإن عملها كتبت"[٢]. وقوله أيضًا ﷺ: "إن الله تجاوز

---

(١) عصمة الأنبياء: للرازي، ص٧٦.

(٢) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان – باب إذا هم العبد بحسنة كتبت وإذا هم بسيئة لم تكتب، حديث رقم ١٣٠.

عن أمتى ما حدثت به أنفسها ما لم تعمل أو تتكلم"[١].

أي أن الهمّ أو ما تحدثت به النفس الفيصل فيه هو تحوله إلى قول وفعل أم لا، لذلك فهمّ النفس وحديثها لا يؤاخذ الله تعالى من همّ به وليس عليه سيئة، ومن ثم لا يكون توجه نفس يوسف – عليه السلام – إلى امرأة العزيز وهمّه بمخالطتها ذنبًا يؤاخذ عليه حتى يتنافى مع عصمته[٢].

الوجه الثاني: إذا حمل الهمّ في الآية على العزم، فيجب تعليقه بغير القبيح، كأن يتناول ضربها أو دفعها عن نفسه[٣]، فكأنه قال: ولقد همت بالفاحشة منه وأرادت ذلك، وهمّ يوسف – عليه السلام – بضربها ودفعها عن نفسه، كما يقال هممت بفلان أي ضربته[٤].

---

(١) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الطلاق باب الطلاق في الإغلاق والكُره والسكران والمجنون وأمرهما، حديث رقم ٥٢٦٩.

(٢) الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد والرد على أهل الشرك والإلحاد: د/ صالح بن فوزان الفوزان ١٦٧/١.

(٣) الفصل في الملل والأهواء والنحل: لابن حزم ٣٠٨/٢.

(٤) وتصوير المسألة: أن امرأة العزيز راودته عن نفسه، فغلقت الأبواب ودعته إلى نفسها، فاستعصم وأبى، وقال: ﴿... مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾ سورة يوسف: من الآية ٢٣. وإزاء هذا الاستعصام والتأبي والترفع عن التسفل، همّت امرأة العزيز بضربه وإلحاق الأذى به بعد أن عجزت عن إغوائه بكل وسيلة، فهّم هو بأن يعاملها بالمثل دفاعًا عن نفسه، لولا أن رأى أن ذلك لا يليق بأمثاله من أصحاب النفوس الكبيرة، ولاسيما أن هذا البيت آواه وأكرمه، فضلًا عن أنها سيدته التي تبنّته، وأنها زوجة رجل عظيم في أمة عظيمة. فلولا أن رأى ذلك كله، وهو صاحب شعور نبيل وعاطفة جياشة لقابلها بالمثل، ولأذاها بالضرب المبرح. ولكنه كذلك لا يرضى بالاستكانة، ويقف ذليلًا يتلقى الضربات من امرأة أصابها جنون الشهوة الحيوانية – وهو من هو – فآثر أن يفر منها تفاديًا من الحرج الذي تعرض له، ولكنها أبت إلا أن تتابعه لتثأر لنفسها منه. ﴿وَاسْتَبَقَا الْبَابَ وَقَدَّتْ قَمِيصَهُ مِنْ دُبُرٍ وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ

=

الوجه الثالث: مما يدل على عدم ارتكاب يوسف – عليه السلام – أي معصية أو ذنب أو خطأ مع امرأة العزيز وأنه برئ من همّ الزنـــى بها، هو أن الله تعالى لم يطلب منه الاستغفار والتوبة، لأنه لم يذكر لـــه ذنبًا، بل امتدحه وأثنى عليه، بأن زكاه وبرأه بقوله تعالى: ﴿... كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ﴾[1]، فصرف الله تعالى عن نبيه يوسف السوء والفحشاء دليل على أن يوسف – عليه السلام – لم يرتكب سوءًا ولا فاحشة[2].

الرد على الشبهة الثانية:

ربما لم يكن هذا السجود محظورًا في شريعته، لقوله تعـــالى ﴿... لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ...﴾ [3] وأن ذلك كـــان مـــن الأفعـــال المحمودة، وأنه كان تحية له، كسجود الملائكة لآدم – عليه الســـلام –، إلا أن الذي لا شك فيه أنه لم يكن سجود عبادة ولا تذلل، وإنمـــا كـــان سجود تحية وتكرمة فقط بلا شك.

الرد على الشبهة الثالثة:

يجاب على تلك الشبهة من وجهين:

الوجه الأول: أن يوسف – عليه السلام – لم يكذب وهو صـــادق، لأنهم سرقوه من أبيه وباعوه، ولم يقل – عليه السلام – إنكـــم ســـرقتم الصواع، وإنما قال: فقد صواع الملك، وهو في ذلك صادق، لأنه كـــان

=

...﴾ سورة يوسف: من الآية ٢٥، فكان في ذلك خلاصه.

(١) سورة يوسف: من الآية ٤١.

(٢) شرح المقاصد: للتفتازاني ٥/ ٥٥. والفصل في الملل والأهواء والنحل: لابن حزم٢/٣٠٦.

(٣) سورة المائدة: من الآية ٤٨.

غير واجد له، فكان فاقدًا له بلا شك[١].

الوجه الثاني: أن ذلك ليس من كلام يوسف – عليه السلام – حتى يكون كاذبًا، وإنما هو من قول المؤذن[٢].

ويستفاد مما تقدم:

(أ) يكاد يستحيل أن يكون يوسف – عليه السلام – زانيًا وخائنًا للأمانة، ومجازيًا من أحسن إليه الإحسان العظيم والكرم البالغ بالفضيحة التامة والعار الشديد، بعدما تربى وعاش حياة كريمة، مكفي المؤونة ومصون العرض في كنفه منذ نعومة أظفاره إلى فتوته وشبابه، ثم يقوم بالسعي للزنى بحليلة من له عليه فضل بعد الله تعالى؟!!.

إن هذا الفعل القبيح لو نسب إلى أفجر خلق الله تعالى وأفسقهم وأبعدهم عن الهداية، لتقزز واستنكف أن يصدر عنه هذا الفعل، فكيف بنبي الله يوسف الصديق – عليه السلام–؟ يفترى عليه بأنه قام بهذا الفعل القبيح، وهو المعصوم والمؤيد بالحق من ربه سبحانه وتعالى.

كيف يتهم يوسف الصديق – عليه السلام – بالهم السيء، وهو الذي عندما كان طفلًا صغيرًا قيل له: لم لا تلعب وتمرح مع أقرانك؟ فقال: ما خلقت للعب. فكيف بمن يقول هذا الكلام أن يكون بمثل ما يتهمونه به، وحاشاه ذلك.

(ب) كيف يتهم يوسف الصديق – عليه السلام – بالهم السيء، وهو الذي آتاه الله حكمًا وعلمًا، فمنذ أن بلغ الحلم آتاه الله العلم وآتاه العمل بما علمته إياه، لذلك فالله تعالى علم يوسف – عليه السلام –

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل: لابن حزم ٢/٣٠٦.

(٢) شرح المقاصد: للتفتازاني ٥/ ٥٥.

حرمة الزنى، وخيانة الجار والسيد والناس في أهلهم، فعمـــل مـــا علمه الله تعالى، فلم يتعرض لامرأة العزيز ولم يراوضها بل فـــر منها مدبرًا، وهذا مصداق لقوله تعـــالى ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا ...﴾، وهذا رد على كل من ينسب إلـــى نبـــي الله يوســـف الصديق – عليه السلام – ما لا يليق به، سواء من جهال الناس أو ممن غفل من العلماء والمحدثين والمفسرين والمؤرخين.

(ج) بالرد على الشبهة السابقة في حق نبي الله يوسف – عليه السلام – تنتفي شبه المخالفين في عصمته، وتكون العصمة ثابتة له ولســـائر الأنبياء – عليهم السلام –.

المطلب الخامس

شبهات الطاعنين في عصمة موسى – عليه السلام– والرد عليها

ويحتوي هذا المطلب على فرعين. الأول: للشبهات، والثاني: للرد عليها، كما يلي:

الفرع الأول

شبهات الطاعنين في عصمة موسى – عليه السلام –

لقد تمسك المنكرون لعصمة الأنبياء بشبه وردت في حق موسى – عليه السلام – بآيات من القرآن الكريم، يوهم ظاهرها صدور الذنب والمعصية منه – عليه السلام – كما يلي:

الشبهة الأولى:

تتمثل هذه الشبهة في الأخذ بظاهر قوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُضِلٌّ مُبِينٌ﴾(١).

وجه الدلالة: أن موسى – عليه السلام – قتل القبطي الكافر، متعمدًا من غير وجه حق، والقتل كبيرة من الكبائر، وهو ما يتنافى مع العصمة(٢).

---

(١) سورة القصص: الآية ١٥.

(٢) عصمة الأنبياء: للرازي، ص١٠١. ورؤية في عصمة الأنبياء: د/ محمد الأنور عيسى، بحث سابق، ص١١٧.

الشبهة الثانية:

تتمثل هذه الشبهة في الأخذ بظاهر قوله تعالى حكاية عن موسى – عليه السلام – للسحرة: ﴿... رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرَانِي...﴾ [1].

وجه الدلالة: أن موسى – عليه السلام – قد سـأل ربـه أمـرًا عُوقب سائلوه قبله[2].

الشبهة الثالثة:

تتمثل هذه الشبهة في الأخذ بظاهر قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى (٦٧) قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَى﴾[3].

وجه الدلالة: أن موسى – عليه السلام – خاف حين ألقى السحرة حبالهم وعصيهم، مع علمه بأن سحرهم مهزوم أمام المعجزة التي خصه الله بها، وخوف موسى هذا يتنافى مع ثقته كنبي في نصر الله لدعوتـه، خصوصًا وأن الله قال له ولهارون الذي بعثه وزيرًا له ﴿... لَا تَخَافَا إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى﴾[4] وعدم الثقة في الله ينافي العصمة[5].

---

(١) سورة الأعراف: من الآية ١٤٣.

(٢) كما في قوله تعالى عن بني إسرائيل: ﴿... فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ...﴾ سورة النساء: من الآية ١٥٣.

(٣) سورة طه: الآيتان ٦٧ – ٦٨.

(٤) سورة طه: من الآية ٤٦.

(٥) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان: لعبد الرحمن السعدي، ص٥٨٨، ويقول في ذلك: "فلما خُيّل إلى موسى ذلك– أن حبالهم وعصيهم حيات تسعى– أوْجس في نفسه خيفة كما هـو مقتضى الطبيعة البشرية..".

الفرع الثاني

الرد على شبهات الطاعنين في عصمة موسى – عليه السلام–

الرد على الشبهة الأولى:

يجاب على هذه الشبهة من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: الوكز: هو الضرب والدفع بجمع الكف، والوكز واللهز شيء واحد، لذلك تأتي بمنزلة لهزه في صدره بجمع كفه(١).

ومن معرفتنا لمعنى الوكز، يتضح لنا أن موسى – عليه السلام – دفع الكافر بجمع كفه على صدره لزجره وردعه لتأديبه، حتى يخلص الذي من شيعته، مما يعني أن موسى – عليه السلام – لم يتعمد قتله، بل أراد دفعه وإبعاده، فكان في هذا الدفع إزهاق نفسه، لقوة يد موسى – عليه السلام – لأنه لم يكن أحد بقوة يده في زمانه، وهذا حُكمُه قتل بالخطأ، لأن الوكز غالبًا لا يؤدي إلى القتل(٢).

وفي ذلك يقول القرطبي: "وكان قتله مع ذلك خطأ، فإن الوكزة واللكزة في الغالب لا تقتل"(٣).

الوجه الثاني: لقد ندم موسى – عليه السلام – بعد أن وقع منه الوكز، وقال: ﴿... إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ...﴾، لأنه ظهر له أن دفع الظلم قد

---

(١) المفردات في غريب القرآن: للراغب الأصفهاني، ص٥٣١، تحقيق وضبط: محمد خليل، دار المعرفة ببيروت– لبنان– الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ.

(٢) المواقف في علم الكلام: للإيجي، ص٣٦٢. والأربعين في أصول الدين: للرازي، ص٣٥٠، والتفسير الكبير أو مفاتيح الغيب: للرازي، المجلد الثاني عشر ٢٤/٢٠٠.

(٣) الجامع لأحكام القرآن: للقرطبي. راجعه وعلق عليه د/ محمد إبراهيم الحفناوي ١٣/٢٧١، دار الحديث بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

يكون بغير الوكز، فلم يتعين الوكز طريقًا لدفع ظلم ذلك المعتدي، وعلى هذا البيان لا يكون في الآية ما يؤخذ منه أن موسى – عليـــه الســـلام– ارتكب ما يخل بالعصمة[1].

الوجه الثالث:

أنه لا نزاع في أن قتل موسى – عليه السلام – للكافر القبطي قد كان قبل نبوته وتكليفه بالرسالة[2]. قال تعالى: ﴿فَفَرَرْتُ مِنْكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ فَوَهَبَ لِي رَبِّي حُكْمًا وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾[3]. وقال سبحانه مخاطبًا موسى – عليه السلام–: ﴿...وَقَتَلْتَ نَفْسًا فَنَجَّيْنَاكَ مِنَ الْغَمِّ وَفَتَنَّاكَ فُتُونًا فَلَبِثْتَ سِنِينَ فِي أَهْلِ مَدْيَنَ ثُمَّ جِئْتَ عَلَى قَدَرٍ يَا مُوسَى﴾[4]، فقولـــه تعـــالى: ﴿... فَنَجَّيْنَاكَ مِنَ الْغَمِّ ...﴾ ، أي نجيناك يا موسى من الغم الذي حصل لـــك، بسبب قتلك الكافر القبطي خطأ، إذ علم فرعون وقومه أنك أنت القاتل، فهربت خائفًا إلى أهل مدين فأمناك من فرعـــون وجنـــوده، حيـــث لا يصلون إليك ليقتلوك، أو ليقودوك للقصاص.

الرد على الشبهة الثانية:

يجاب على هذه الشبهة من وجهين:

الوجه الأول:

أن موسى – عليه السلام– سأل ذلك قبل سؤال بني إسرائيل رؤية

---

(١) والأربعين في أصول الدين: للرازي، ص٣٥٠.

(٢) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ١٠/٢٦٤-٢٦٥، ومنهاج السنة النبويـــة في نقض كلام الشيعة القدرية لابن تيمية ٢/ ٤٠٩ – الطبعة الأولى ١٤٠٦هـــ.

(٣) سورة الشعراء: الآية ٢١.

(٤) سورة طه: من الآية ٤٠.

الله تعالى، وقبل أن يعلم أن سؤال ذلك لا يجوز، فهذا لا مكروه فيه؛ لأنه سأل فضيلة عظيمة أراد بها علو المنزلة عند ربه تعالى"[١].

الوجه الثاني:

أن بني إسرائيل سألوا ذلك متعنتين وشكاكًا في الله عز وجل، وموسى – عليه السلام– سأل ذلك على الوجه الحسن[٢].

الرد على الشبهة الثالثة:

يجاب على هذه الشبهة من وجهين:

الوجه الأول: إن خوف موسى – عليه السلام – راجع إلى إشفاقه من وقوع الشبهة على القوم بعد أن رأى من قوة التلبيس ما رأى، فأمنه من وقوع الشبهة بقوله: ﴿قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَى﴾[٣].

الوجه الثاني: خوف موسى – عليه السلام – على دعوته أن يلبس عليها خوف الشرفاء على الحق أن يغلبه الباطل، أو جزع الأبرار من أن يلتبس الحق بالباطل، ولقد قال القرآن الكريم لرسول الله ﷺ: ﴿لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ أَلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾[٤] فخوف موسى – عليه السلام – كان لحرصه على هداية قومه.

وليس في حرص النبي ﷺ على تبليغ الرسالة وعلى إيمان الناس بها ما ينافي الثقة في الله، الذي ينافي العصمة[٥].

---

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل: لابن حزم ٢/٣١١.

(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل: لابن حزم ٢/٣١١.

(٣) سورة طه: الآية ٦٨.

(٤) سورة الشعراء: الآية ٣.

(٥) عصمة الأنبياء: للرازي، ص٨٩ – ٩٠.

ويستفاد مما تقدم:

(أ) بأن ما فعله موسى – عليه السلام – في الرجل هو الـــوكز، وهـــو الدفع والضرب بالكف المضمومة الأصابع، ولم يقصد قتله، إلا أن أجل الرجل حان في هذا الوقت.

ومثل هذا يعتبر من الصغائر التي تحدث قبل النبوة، ولا تشعر بأي خسّة، ولا تتنافى مع عصمة الأنبياء.

(ب) نقول لهؤلاء الطاعنين: أنكم لو تدبرتم حقيقة الأمر، لعلمتم أن كل ما أقدم عليه "موسى" و "هارون" – عليهما السلام – كان في سبيل الدعوة لله رب العالمين، والرغبة في دخول الناس أفواجًا في ديـــن الله.

(ج) بالرد على الشبهة السابقة في حق نبي الله موسى – عليه السلام – تنتفي شبه المخالفين في عصمته، وتكون العصمة ثابتة له ولســـائر الأنبياء – عليهم السلام –.

المطلب السادس

شبهات الطاعنين في عصمة محمد – عليه السلام– والرد عليها

ويحتوي هذا المطلب على فرعين. الأول: للشبهات، والثاني: للرد عليها، كما يلي:

الفرع الأول

شبهات الطاعنين في عصمة محمد – عليه السلام.

لقد تمسك المنكرون لعصمة الأنبياء بشبه وردت في حق محمد – عليه السلام – بآيات من القرآن الكريم، يوهم ظاهرها صدور الذنب والمعصية منه – عليه السلام – كما يلي:

الشبهة الأولى: قصة الغرانيق:

تتمثل هذه الشبهة في الأخذ بظاهر قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ ...﴾ (١).

وجه الدلالة: قالوا بأن النبي ﷺ قد شقّ عليه إعراض مشركي قريش عن دعوته لهم ومناوأتهم له، لذلك كان يود أن يتقرب إليهم لحرصه على هدايتهم، فتمنى أن يأتيه من الله ما يحقق له ذلك.

وفي ذات يوم كان ﷺ في أحد أندية قريش، فأحب ألا يأتيه من الله ما ينفرهم عنه، وتمنى ذلك وحدث به نفسه، فأنزل الله تعالى عليه سورة النجم، فلما قرأها ﷺ إلى أن بلغ قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى

(١) سورة الحج: من الآية ٥٢.

(١٩) وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى﴾[١] ألقى الشيطان على لسانه ما كان يحدث به نفسه ويتمناه، فقال الرسول ﷺ مكملًا قراءته: "تلك الغرانيق العلا، منها الشفاعة ترتجي".

عندها فرحت قريش لسماع ذلك، لأن النبي ﷺ قد ذكر آلهتهم بأحسن الذكر، ثم قرأ ﷺ السورة كلها فسجد، ثم سجد معه كل المسلمين والمشركين إلا الوليد بن المغيرة وأبا أحيحة سعيد بن العاص، اللذين أخذا حفنة من التراب بأيديهما ورفعاها إلى جبهتهما ثم سجدوا عليها، لأنهما لا يستطيعان السجود لكونهما شيخين كبيرين.

ويقولون بأن في هذه القصة نسبة الشرك والكفر إلى النبي ﷺ ، إذ قد مدح الأصنام التي اتخذت آلهة من دون الله تعالى، وأخبر أن شفاعتها في مؤلهيها أمر يُرتجى، وهو مناف للعصمة[٢].

الشبهة الثانية: قصة أسرى بدر:

تتمثل هذه الشبهة في الأخذ بظاهر قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ (٦٧) لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[٣].

وجه الدلالة: أن النبيﷺ قد ارتكب خطأ يستوجب عذابًا عظيمًا

---

(١) سورة النجم: الآيتان: ١٩ – ٢٠.

(٢) عصمة الأنبياء: للرازي، ص١٣٧ – ١٣٨، والمواقف في علم الكلام: للإيجي، ص٣٦٤.

(٣) سورة الأنفال: الآيتان: ٦٧ – ٦٨.

وبيانه: أن النبي ﷺ قد استبقى الأسرى، واستبقاؤه لهم معصية، وأنه ﷺ قد قبل الفداء منهم، وهو عرض دنيوي، ذمّه الله تعالى بقوله: ﴿... تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ...﴾(١).

الشبهة الثالثة: قصة زينب بنت جحش:

تتمثل هذه الشبهة في الأخذ بظاهر قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا وَكَانَ أَمْرُ اللهِ مَفْعُولًا﴾(٢).

---

(١) دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ٣/١٠٧-١٠٨، تحقيق: سيد إبراهيم، دار الحديث بالقاهرة ١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م، وجاء فيه:
"قال ابن عباس: فلما أسرو الأسارى، قال رسول الله ﷺ: "يا أبا بكر وعلي وعمر، ما ترون في هؤلاء الأسارى؟ فقال أبو بكر: يا نبي الله: هم بنو العم والعشيرة، أرى أن تأخذ منهم فدية، فتكون لنا قوة على الكفار، فعسى الله أن يهديهم للإسلام، فقال رسول الله ﷺ ما ترى يا ابن الخطاب؟ قلت: لا والله يا رسول الله، أما أرى الذي أرى أبو بكر، ولكن أرى أفي تمكنا فنضرب أعناقهم، فتمكن عليا من عقيل فيضرب عنقه، وتمكنني من فلان فأضرب عنقه، فإن هؤلاء أئمة الكفر وصناديدها، فهوى رسول الله إلى ما قال أبوبكر ولم يهو ما قلت.
فلما كان الغد، جئت فإذا رسول الله ﷺ وأبو بكر قاعدين يبكيان، قلت: يا رسول الله أخبرني من أي شيء تبكي أنت وصاحبك؟ فإن وجدت بكاء بكيت، وإن لم أجد بكاء تباكيت لبكائكما؟ فقال رسول الله ﷺ أبكى للذي عرض عليّ أصحابك من أخذ الفداء، لقد عرض عليّ عذابهم أدنى هذه الشجرة- شجرة قريبة من النبي -عليه السلام- وأنزل الله عز وجل: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ...﴾ سورة الأنفال: من الآية ٦٧.

(٢) سورة الأحزاب: الآية ٣٧.

وجه الدلالة: قالوا: أن معنى هذه الآية يتضمن عدة أمور:

١- أنه أظهر خلاف ما أضمره، فإنه كان يود طلاق زوجها لها، ومع ذلك يقول له: أمسك عليك زوجك، وهو صريح النفاق، وبدهي أنه يقدح في العصمة من غير منازع.

٢- أن النبي ﷺ قد أثرت عليه الشهوة فخضع لها، وتمنّى أن يطلق زيد زوجه، وهو لا يليق بآحاد الآمة، فضلًا عن نبيها- عليه السلام.

٣- أنه ارتكب واحدًا من أعظم الذنوب، وهو الحسد، حيث تمنى زوال نعمة غيره، وهو قطع الصلة التي بين زيد وزوجه، وهو كذلك مخل بالعصمة.

الفرع الثاني

الرد على شبهات الطاعنين في عصمة محمد – عليه السلام.

الرد على الشبهة الأولى:

يجاب على هذه الشبهة من عدة أوجه، نذكر منها:

الوجه الأول:

أن هذه القصة باطلة من جهة الإسناد، لما ذكره العلماء والمفسرون على الوجه التالي:

١- قال ابن خزيمة: "إن هذه القصة من وضع الزنادقة"[(١)].

٢- قال القاضي عياض: "فيكفيك أن هذا الحديث لم يخرجه أحد من

(١) نقل هذا الكلام عن ابن خزيمة: الشوكاني في فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ٣/ ١٣٥، مكتبة الرشد بالسعودية، الطبعة الرابعة ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

أهل الصحة، ولا رواه ثقة بسند متصل سليم، وإنما أولع به وبمثله المفسرون والمؤرخون والمولعون بكل غريب، المتلقفون من الصحف كل صحيح وسقيم"[(١)].

٣- قال السهيلي: "وأهل الحديث يدفعون هذا الحديث بالحجة"[(٢)].

٤- قال ابن كثير: "وقد ذكرها ابن إسحاق في السيرة بنحو هذا، وكلها مرسلات ومنقطعات"[(٣)].

٥- قال الشوكاني: "ولم يصح شيء من هذا، ولا يثبت بوجه من الوجوه، ومع عدم صحته، بل بطلانه، فقد دفعه المحققون بكتاب الله – سبحانه –"[(٤)].

٦- قال ابن حزم: "وأما الحديث الذي فيه وإنهن الغرانيق العلى وإن شفاعتها لترتجى، فكذب بحت موضوع، لأنه لم يصح قط من طريق النقل، فلا معنى للاشتغال به، إذ وضع الكذب لا يعجز عنه أحد"[(٥)].

الوجه الثاني:

أن هذه القصة باطلة من جهة المتن، لما ورد في كتاب الله تعالى من الآيات الدالة على عصمة النبي محمد ﷺ في التبليغ عن ربه سبحانه، وتنفي أن يصدر عنه ما يخالف ما أُوحي إليه في تبليغ

---

(١) الشفا: للقاضي عياض ٢/ ١٢٥.

(٢) الروض الأنف: أبي القاسم السهيلي. تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، ٢/ ١٢٦، دار الفكر.

(٣) تفسير القرآن العظيم: لابن كثير ٣/ ٣٦٩.

(٤) فتح القدير: للشوكاني ٣/ ١٣٥.

(٥) الفصل في الملل والأهواء والنحل: لابن حزم ٢/٣٢١.

الرسالة، من ذلك:

١- قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ (٤٤) لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ (٤٥) ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ (٤٦) فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾[١].

ويقول ابن كثير في تفسير هذه الآية: "يقول تعالى ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا ...﴾ أي محمد ﷺ لو كان كما يزعمون مفتريًا علينا فزاد في الرسالة أو نقص منها، أو قال شيئًا من عنده وليس كذلك لعاجلناه بالعقوبة، ولهذا قال تعالى:﴿لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ﴾، قيل: معناه لانتقمنا منه باليمين، لأنها أشد من البطش، وقيل لأخذنا بيمينه.

وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ ﴾، قال ابن عباس: وهو نياط القلب، وهو العرق الذي القلب معلق فيه، وكذا قال عكرمة، وسعيد بن جبير، والحكم، وقتادة، والضحاك، وقال محمد بن كعب هو القلب وما يليه.

وقوله تعالى ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾، أي فما يقدر أحد منكم على أن يحجز بيننا وبينه إذا أردنا به شيئًا من ذلك، بل هو صادق بار راشد، لأن الله عز وجل مقرر له ما يبلغه عنه، ومؤيد له بالمعجزات الباهرات والدلالات القاطعات[٢].

٢- قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى (٣) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾[٣].

---

(١) سورة الحاقة: الآيات ٤٤- ٤٦.

(٢) تفسير القرآن العظيم: لابن كثير ٤/ ٦٥٣ دار إحياء الكتب العربية.

(٣) سورة النجم: الآيتان ٣ – ٤.

يقول الفخر الرازي: "لو أنه ﷺ قرأ بعد هذه الآية "تلك الغرانيق العلا، لكان قد ظهر كذب الله تعالى في الحال، وذلك لا يقوله مسلم"(١).

٣- قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ لِتَفْتَرِيَ عَلَيْنَا غَيْرَهُ وَإِذًا لَاتَّخَذُوكَ خَلِيلًا (٧٣) وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا (٧٤) إِذًا لَأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا﴾(٢)، فالآيات تفيد أنه لو قرب ﷺ من الميل إلى المشركين، لأذاقه الله ضعف الحياة وضعف الممات دون أن يكون له نصير يمنعه من فعل الله به، لكن الله تعالى لم يذقه ذلك، فلا يكون ﷺ قد قرب من الميل إليهم، لتثبيت الله إياه.

وفي ذلك يقول القرطبي: "ومما يدل على ضعفه أيضًا وتوهينه حديث الغرانيق من الكتاب ، قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ...﴾ الآيتين فإنهما تردان الخبر الذي رووه، لأن الله تعالى ذكر أنهم كادوا يفتتونه حتى يفترى، وأنه لولا أن ثبته لكاد يركن إليهم، فمضمون هذا ومفهومه، أن الله تعالى عصمه من أن يفترى، وثبته حتى لم يركن إليهم قليلًا، فكيف كثيرًا، وهم يروُون في أخبارهم الواهية، أنه زاد على الركون والافتراء، بمدح آلهتهم، وأنه قال ﷺ: "افتريت على الله وقلت ما لم يقل، وهذا ضد مفهوم الآية، وهي تضعف الحديث لو صح، فكيف

(١) التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب: للرازي- المجلد الثاني عشر ٢٣/ ٤٤.

(٢) سورة الإسراء: الآيات ٧٣ – ٧٥.

ولا صحة له؟"[1].

الوجه الثالث:

القول بأن النبي ﷺ تمنى بقلبه أمورًا وسوس إليه بها، فهذا باطل، لأن النبي ﷺ ليس في قلبه مرض حتى يتمنى هذه الوساوس، كما في قوله تعالى: ﴿لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً لِلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ...﴾[2]، والنبي ﷺ حاشا له أن يتمنى معصية أو ذنبًا أو كفرًا أو شركًا، لكن قد يتمنى أمورًا مباحة، كتمنيه إسلام عمه أبي طالب، ولم يحقق الله تعالى له أمنيته هذه، فمات أبو طالب على الشرك، فهذا هو ظاهر الآية وحقيقتها دون تكلف ولا إيراد لروايات باطلة مكذوبة[3].

الوجه الرابع:

لو ألقى الشيطان على لسان النبي ﷺ حديث الغرانيق، ما كان متبعًا لما يُوصيه إليه ربه، لكن التالي باطل، فبطل ما أدى إليه وثبت نقيضه، وهو ثبوت العصمة لنبينا محمدﷺ.

---

(١) الجامع لأحكام القرآن: للقرطبي ٩١/١٢.

(٢) سورة الحج: من الآية ٥٣.

(٣) الفصل في الملل والأهواء والنحل: لابن حزم ٣٢/٢، ويقول في ذلك: وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ...﴾ سورة الحج: من الآية ٥٢، فلا حجة لهم فيها، لأن الأماني الواقعة في النفس لا معنى لها.
وقد تمنى النبي ﷺ إسلام عمه أبي طالب، ولم يُرد الله عز وجل أن يسلم، وتمني غلبة العدو يوم أحد، ولم يُرد الله عز وجل كون ذلك، فهذه هي الأماني التي ذكرها الله عزوجل لا سواها.
وحاشا لله من أن يتمنى نبي معصية الله تعالى، وهذا الذي قلناه هو ظاهر الآية دون تزيد ولا تكلف، ولا يحل خلاف الظاهر إلا بظاهر آخر، وبالله تعالى التوفيق".

ويؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا ائْتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾(١).

الوجه الخامس:

إن سياق سورة النجم لا يتفق مع حديث الغرانيق الذي تزعمه هذه الرواية، بل يأباه، فالله تعالى يقول: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى (١٩) وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى (٢٠) أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنْثَى (٢١) تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى (٢٢) إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى﴾(٢).

فهذه الآيات صريحة في أنها أسماء من اختراعهم هم وآباؤهم ما أنزل الله بها من سلطان، وهذا ذم لها ولعابديها، فهل يستقيم مع ذمها في آيات متوالية مدحها في خلال تلك الآيات بالعلو ورجاء شفاعتها؟ حتى لو فرضنا أن ذلك يستقيم في كلام البشر، فهو لا يليق بالله تعالى، إن كلامًا هذا شأنه كلام مضطرب متناقض، لا يسلم به منطق ولا يقره عقل سليم.

الوجه السادس:

إننا لو قلنا بصحة هذه الشبهة، نكون قد افترينا فرية عظيمة، بأن جوزنا تطرق الطعن والتهمة إلى كتاب الله تعالى، الذي قال الله فيه: ﴿لَا

---

(١) سورة يونس: الآية ١٥.

(٢) سورة النجم: الآيات ١٩ – ٢٣.

يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[1]، وقـــال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[2].

مما يعني ارتفاع الأمان عن الوحي وعدم الثقة به، فتكـــون كـــل الأحكام والشرائع فاقدة للمصداقية، لتطرق الطعن والتهمة والشك إليها، وسيكون قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ ...﴾[3]، قولًا باطلًـــا، لأنـــه عقلًا لا يوجد فرق بين الزيادة في الوحي وبين النقصان منه، مما يعني بطلان هذه الشبهة والحكم عليها بأنها قصة موضوعة ومفتراه[4].

الوجه السابع:

أن الإمام البخاري قد روى في صـــحيحه، أن النبـــي ﷺ قـــرأ سورة ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى﴾ وليس فيها حديث الغرانيق[5].

---

(١) سورة الصافات: الآية ٤٢.

(٢) سورة الحجر: الآية ٩.

(٣) سورة المائدة: من الآية ٦٧.

(٤) التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب: للرازي، المجلد الثاني عشر ٢٣/ ٤٥.

(٥) ويؤكد هذا ما رواه البخاري في صحيحه عن نصر بن علي قال: أخبرني أبو أحمد قال: حـــدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن الأسود بن يزيد عن عبد الله بن مسعود – رضي الله عنه– قـــال: "أول سورة أنزلت فيها سجدة "والنجم"، قال: فسجد رسول الله ﷺ وسجد من خلفـــه إلا رجلًـــا رأيته أخذ كفًا من تراب فسجد عليه، فرأيته بعد ذلك قتل كافرًا وهو أمية بن خلف".

وفي رواية أخرى للبخاري في صحيحه قال: حدثنا أبو معمر حدثنا عبد الوارث حدثنا أيـــوب عن عكرمة عن ابن عباس – رضي الله عنهما – قال: سجد النبي ﷺ بـــالنجم وســـجد معـــه المسلمون والمشركون والجن والإنس.

راجع: صحيح البخاري: كتاب التفسير – باب فاسجدوا لله واعبـــدوا، حـــديث رقـــم ٤٩١١، وحديث رقم ٤٩١٢.

الوجه الثامن:

معارضة شبهة الغرانيق للمعقول:

وأصله أن الشيطان لو سلط على الأنبياء، واستطاع أن يؤثر في كلامهم وفي بلاغهم، لأدى ذلك إلى عدم الثقة في جميع أقوالهم، إذ أن كل جزئية من أقوالهم يمكن أن تكون من إلقاء الشيطان، كما حصل في هذه القصة لو كانت حقيقة، ولأدى إلى التناقض بين الآيات السابقة، لكن التالي باطل، فبطل ما أدى إليه، وثبت نقيضه، وهو ثبوت العصمة لنبينا محمد ﷺ.

الرد على الشبهة الثانية:

يجاب على هذه الشبهة من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول:

أن النبي ﷺ إما أن يكون قد أوحى إليه بجواز الأسر، وخطر إليه شيء أو ما أوحى إليه شيء. فإن كان الأول، لم يجز للنبي ﷺ، أن يستشير أصحابه فيه، لأن مع قيام النص وظهور الوحي لا يجوز الاشتغال بالاستشارة. وإن لم يوح إليه شيء لم يتوجه عليه ذنب البتة.

الوجه الثاني:

إن ذلك الحكم لو كان خطأ، لأمر الله تعالى بنقضه، فكان يؤمر بقتل الأسرى وبرد ما أخذ منهم، ولمّا لم يكن كذلك، بل قال سبحانه: ﴿ فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا ﴾[1]، علمنا أنه لم يوجد الخطأ في ذلك الحكم البتة[2].

---

(١) سورة الأنفال: الآية ٦٩.

(٢) يقول الإمام الشاطبي: "اعلم أن النبي ﷺ مؤيد بالعصمة، معضد بالمعجزة الدالة على صدق ما قال وصحة ما بين، وأنت ترى الاجتهاد الصادر منه ﷺ، معصومًا فيه بلا خلاف، إما بأنه لا =

الوجه الثالث:

إن قوله تعالى: ﴿... تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا...﴾[1] هو خطاب للذين رغبوا في المال، وهذا يدل على أن المعاتب في شأن الأسرى هو غير النبي ﷺ.

وأما قوله تعالى: ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ...﴾[2] فمعناه، لولا ما سبق من تحليل الغنائم لعذبتكم بسبب أخذكم هذا الفداء[3].

الرد على الشبهة الثالثـــة:

يجاب على هذه الشبهة من ثلاثـــة أوجـــــه:

الوجـــه الأول:

سبب نزول هذه الآيات الكريمة، هو أن الله تعالى أراد أن يخفف على المؤمنين، بأن يشرع لهم شرعًا يبيح لهم نكاح زوجات أدعيـــائهم الذين استلحقوهم، بعد أن يقضي أدعياؤهم حاجتهم مـــنهن ويطلقـــوهن، حتى لا يكون عليهم حرج في ذلك؛ لأنه فـــي زمـــن الجاهليـــة كـــانوا يحرمون على الرجل أن ينكح زوجة ابنه بالتبنّي، فجاء الإسلام وأجاز ذلك، وأقر تحريم نكاح زوجات الأبناء الذين من الأصلاب، إذ الأبنـــاء بالتبني أو المستلحقون ليسوا أبناءً حقيقيين.

=

يخطئ البتة، وإما بأنه لا يقر على خطأ إن فرض".

راجع: الموافقات في أصول الشريعة: للإمـــام الشـــاطبي ٤٥٨/٢، تحقيـــق: د/ عبـــدالله دراز وغيره، دار المعرفة بيروت- الطبعة الثانية ١٤١٦هـــ-١٩٩٦م.

(١) سورة الأنفال: من الآية ٦٧.

(٢) سورة الأنفال: من الآية ٦٨.

(٣) عصمة الأنبياء: للرازي، ص١٣٣.

ولكون هذا الأمر راسخاً عند العرب في جاهليتهم وبعد الإسلام، لذلك كان لابد من حادث كبير جلل لإزالة هذا الأمر وتغييره، وهذا التغيير الكبير لا يكون إلا عن طريق قول وفعل الرسول ﷺ لبيان الشرع الذي يستفاد من قوله وفعله ﷺ[١].

الوجه الثاني:

أن النبي ﷺ لم يتزوج السيدة زينب بنت جحش – رضي الله عنها– ولا غيرها إرضاء لشهوة أو إشباعًا لرغبة، وحياته ﷺ خير شاهد على هذا، فهو الذي أمضى ربع قرن من الزمان دون أن يتزوج، وعندما تزوج السيدة خديجة –رضي الله عنها– كانت تكبره بخمسة عشر عامًا، إذ كانت في الأربعين وهو في الخامسة والعشرين، فضلًا عن أن المتأمل في أكثر زوجاته ﷺ يجد أن زواجهن لا يحقق شهوة، أو يشبع نزوة، كأم سلمة، وأم حبيبة، وسودة بنت زمعة، وغيرهن – رضي الله عنهن–[٢].

الوجه الثالث:

لقد أخفى النبي ﷺ أمر الله تعالى بأن زينب – رضي الله عنها– ستكون زوجة له خشية من ألسن الناس، وبالذات سوء كلام المنافقين بأن محمدًا ﷺ قد تزوج زوجة ابنة بالتبني بعد أن طلقها ابنه[٣]، لذلك قال ﷺ لزيد: "أمسك عليك زوجك واتق الله"، وأخفى أنه سيتزوجها بعد طلاقها منه، فنزلت الآيات الكريمة لإعلامه ﷺ بأنه لا ينبغي له أن

---

(١) الأربعين في أصول: للرازي، ص٣٦٣.

(٢) شرح المواقف: للسيد الشريف الجرجاني ٨/٣٠٢–٣٠٣، والفصل في الملل والأهواء والنحل: لابن حزم ٢/ ٣٣.

(٣) عصمة الأنبياء: د/ محمد أبو النور الحديدي، ص٤٦٢، مطبعة الأمانة بالقاهرة ١٩٧٩م.

يخشى الناس فيما هو حلال قد أحله الله له، وأنه تعالى أحق بأن تخشاه من غير أن تخشى كلام الناس، وكلام المنافقين وغيرهم، بما أحللناه لك من أنها ستكون زوجتك بعد أن يقضي زيد حاجته ووطره منها، حتى يرفع الحجر عن المؤمنين ليقتدوا بك في نكاح أزواج أدعيائهم[1].

ويتساءل البعض عن هذا الوجه بقوله:

كيف يعلم الله تعالى الرسول ﷺ بأنها ستكون زوجته ثم يأمر الرسول ﷺ زيدًا بأن يمسك بها؟ أليس هذا من التناقض؟

أجاب ابن العربي على هذا السؤال، بأن قول النبي ﷺ: "أمسك عليك زوجك"، ليس فيه من التناقض شيء، بل هو صواب للمقصد الحسن والصحيح حتى يقيم الحجة ويعرف العاقبة، ولنا في ربنا تعالى أسوة حسنة إذ نجده تعالى يأمر عباده بأن يؤمنوا به وقد سبق علمه أنهم لا يؤمنون بل لن يؤمنوا، فليس في مخالفة متعلق الأمر لمتعلق العلم ما يمنع من الأمر به عقلًا وحكمًا، وهذا من نفيس العلم، فالواجب على الناس تيقنه وتقبله[2].

ويستفاد مما تقدم:

(أ) أن الروايات المفتراة على النبي محمد ﷺ في شبهة الغرانيق ما هي إلا روايات باطلة، ولا أصل لها.

وللأسف: إن بعض أهل الأهواء من المفسرين والمؤرخين قد أولعوا بهذه الروايات المضطربة والمنقطعة الإسناد، والمتناقضة

---

(١) عصمة الأنبياء: للرازي، ص١٤٥-١٤٧، والأربعين في أصول الدين: للرازي، ص٣٦٣.

(٢) أحكام القرآن: لأبي بكر محمد بن عبدالله، المعروف بابن العربي، تحقيق: رضا فرج الهمامي ٤٦٨/٣، المكتبة العصرية للطباعة والنشر بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

الأخبار، لأنهم مولعون بكل ما هو شاذ وغريب، ليملؤا مؤلفاتهم بهذه الأكاذيب المفتراة، فلا يهمهم إن كانت صحيحة أو سقيمة، ولو أدى ذلك إلى إفساد دينهم وآخرتهم، لذلك تعلق بهذه الروايات الملحدون وغيرهم من أهل البدع والضلالة من أعداء الإسلام، ليكيدوا ويطعنوا في الرسالة كلها.

(ب) إن قصة الغرانيق لم تستغل سلاحًا للتشهير ضد النبي ﷺ إلا في العهد الحديث فقط، أما في العهد الماضي فلم تستغل، وذلك دليل على عدم وقوعها أصلا.

ذلك أنه من المعلوم أن أعداء الإسلام من المشركين واليهود كانوا أحرص الناس على الطعن في الرسول ﷺ والإسلام في أقل الأشياء ورودا، فما بالك وهذه مسألة اتصالها بالعقيدة مباشرة، أفلا كانت أولى من غيرها وأقوى في الحجة والبرهان؟

(ج) من يجوز على الرسول ﷺ أنه يعظم الأوثان ويمدحها، فهو كافر خارج عن ملة الإسلام، لإنكاره معلومــًا من الدين بالضرورة، حيث إن أصل بعثته ﷺ توحيد الله تعالى والقضاء على الأوثان، وإخلاص العبودية لله، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[(١)].

(د) أن الروايات المفتراة على النبي محمد ﷺ في قصة زواجه من زينب بنت جحش – رضي الله عنها– ما هي إلا زيادات وتأليفات على الأحداث الحقيقية، ما أنزل بها من سلطان، ومصدرها يرجع إلى:

(١) سورة الذاريات: الآية ٥٦.

١- إما جاهل بقدر الرسول ﷺ، وعصمته وبمكانة، صحبه الكـرام - رضوان الله عليهم أجمعين.

٢- وإما صاحب ضلالة وبدعة وهوى، لبغضه للنبي ﷺ- ولأصحابه- رضي الله عنهم-، يظلمهم فلا يبرهم ولا يـوقرهم، بـل يزيـف الحقائق، ويزور الأحداث.

لذلك فكل هذه الزيادات روايات ساقطة الأسانيد، وغريبة وشـاذة، تركها بعض العلماء لبطلانها، وكونها تحتاج إلى نظر.

(هـ) بالرد على الشبه السابقة في حق نبينا محمد ﷺ ، تنتفـي شـبه المخالفين في عصمته، وتكون العصمة ثابتة له ولسائر الأنبيـاء - عليهم السلام.

الخاتمـــــة

بعد أن استعرضنا في هذا البحث حقيقة عصمة الأنبياء – عليهم السلام– وأقوال العلماء في عصمتهم وأدلتهم والقول الراجح، وشبهات الطاعنين حول عصمة الأنبياء والرد عليها، نخلص إلى أهم النتائج والتوصيات، على النحو التالي:

أولاً: النتائـــج:

١ – في تعريف العصمة تبين أن العصمة هي حفظ الله تعالى أنبياءه ورسله– عليه السلام– من النقائص، وتخصيصهم بالكمالات النفسية، والنصرة والثبات في الأمور، وإنزال السكينة.

٢ – إن هناك تبايناً بين معنى النبي والرسول، وأن النبي أعم من الرسول، فكل رسول نبي وليس كل نبي رسول، بعكس النبوة مع الرسالة. فالرسالة أعم من جهة نفسها وأخصّ من جهة أهلها، بمعنى أن الرسالة عامة شاملة للجميع، ولكن هناك من آمن وهناك من كفر، وهناك من صدّق وهناك من كذّب.

٣ – اختلاف الآراء في عصمة الأنبياء– عليهم السلام– ليس من الأمور القطعية التي بلغت مبلغ القطع واليقين، بل هي من الأمور الظنية، أي من باب الظنون، والمعتمد فيها على ما يدعمها من الأدلة نفيًا وإثباتًا.

٤ – اختلفت الأقوال في جواز وقوع الكفر من الأنبياء – عليهم السلام– قبل النبوة ما بين مجيز ومانع، وقد ذكرنا أدلة كل قول ورجحنا القول القائل بأنهم معصومون عن الكفر والشرك بالله قبل النبوة لأسباب ذكرناها في موضعها.

٥ – أجمعت الأمة على أن الأنبياء – عليهم السلام– معصومون من الكفر والشرك بالله بعد نبوتهم، غير أن الفضيلية والأزارقة من

الخوارج أجازوا صدور الذنوب عنهم، والرافضة من الشيعة يقولون بجواز إظهار كلمة الكفر تقية.

٦ – ما استدل به الرافضة من الشيعة على قولهم السابق، فمردود عليه بأنه لو كان الأنبياء – عليهم السلام– فعلوا بالتقية، لما عاداهم الكفار وكذبوهم وآذوهم، وجادلوا قومهم ليلا نهارا، وصبروا على ما أصابهم من القتل والضرب، وغير ذلك.

٧ – أجمعت الأمة على أن الأنبياء – عليهم السلام– معصومون من تعمد الكذب في التبليغ، ومن التعمد في كتم الرسالة، وبيان أي حكم شرعي خلاف ما أنزل الله عليهم، سواء كان ذلك البيان قولًا أو فعلًا.

٨ – اختلفت الأقوال في جواز وقوع الكذب والكتمان في تبليغ الدعوى والرسالة سهواً ما بين مجيز ومانع، وقد ذكرنا أدلة كل قول، ورجحنا القول القائل بأنهم معصومون عن الكذب في التبليغ ودعوى الرسالة، لقوة أدلتهم والتي منها أن الله تعالى أمر بطاعتهم وأوجب التسليم لهم، ولو كان السهو والنسيان جائزين عليهم، لحصل إشكال في ذلك، إذ لا يعرف هل ما أمروا به خطأ أو صواب؟

٩ – اختلفت الأقوال في جواز وقوع الصغائر التي لا تزرى بصاحبها ما بين مجيز ومانع، وقد ذكرنا أدلة كل قول، ورجحنا القول القائل بجواز وقوع الصغائر من الأنبياء – عليهم السلام– لكن مع تنبيه الله لهم على ذلك، وأنهم لابد وأن يتوبوا إلى الله تعالى، حيث قال الحق سبحانه: ﴿... إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ (سورة البقرة: من الآية ٢٢٢).

١٠– لقد تمسك المنكرون لعصمة الأنبياء – عليهم السلام– بشُبهٍ وردت

في حق آدم – عليه السلام– بآيات من القرآن يوهم ظاهرها صدور الذنب والمعصية منه عليه السلام، وكلها مردود عليها كما ذكرنا في البحث، وقلنا بأن ما يقولوه دعوة مسمومة على مرّ التاريخ، في محاولة منهم لتبرير معصيتهم ومخالفتهم لله ومع الناس، وحجتهم أن المعصية مكتوبة علينا منذ الأزل، بدليل عصيان آدم – عليه السلام– لربه عز وجل.

١١– توجيه الله لنبيه نوح – عليه السلام– وإرشاده إلى الصواب، كما في قوله تعالى: ﴿... فَلَا تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعِظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ (سورة هود: من الآية ٤٦)، هو الذي يبعد به عن الخطأ، وليس معناه كما يرى أصحاب هذه الشبهة أنه جهل فوعظه الله تعالى.

١٢ – ما ذُكر في حق نبي الله إبراهيم – عليه السلام– من أنه شك في قدرة الله عزوجل على إحياء الموتى، لأنه طلب من الله أن يريه كيف يحيي الموتى؟ مردود عليه بأن إبراهيم – عليه السلام– سأل عن كيفية الإحياء ولم يسأل عن الإحياء ذاته، لأن الإحاطة بالكيفية المفصلة أقوى وأرسخ من المعرفة الإجمالية المفضية إلى التردد بين الكيفيات المتعددة، مع الطمأنينة في أصل الإحياء والقدرة عليه.

١٣ – من اعتقد أن إبراهيم – عليه السلام– عبد الشمس أو الكواكب، فقد جانب الحق، وأخطأ الفهم، وجهل صفات الأنبياء–عليهم السلام– وكيف يكون ذلك، والله تعالى قد أعطاه العقل وكمال الرشد قبل النبوة، يقول تعالى: ﴿...وَلَقَدْ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رُشْدَهُ مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا بِهِ عَالِمِينَ﴾ (سورة الأنبياء: الآية ٥١).

١٤– ما ذُكر في حق نبي الله يوسف – عليه السلام– من أنه همّ بامرأة

العزيز، وبذلك يكون ارتكب ذنبًا ومعصية، فمردود عليه، بأنه عليه السلام لم يرتكب معصية أو خطأ مع امرأة العزيز، وأنه بريء من همّ الزنا بها، بدليل أن الله تعالى لم يطلب منه الاستغفار والتوبة، لأنه لم يذكر له ذنبًا، بل امتدحه وأثنى عليه، بأن ذكاه وبرأه بقوله: ﴿... كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ﴾ (سورة يوسف: من الآية ٤١).

١٥- لقد تمسك المنكرون لعصمة الأنبياء – عليهم السلام- بشُبهٍ وردت في حق نبي الله موسى – عليه السلام- بآيات من القرآن الكريم يُوهم ظاهرها صدور الذنب والمعصية منه عليه السلام، وكلها مردود عليها كما ذكرنا في البحث، وقلنا بأن ما فعله موسى – عليه السلام- في الرجل هو الوكز، وهو الدفع والضرب بالكف المضمومة والأصابع، ولم يقصد قتله، إلا أن أجل الرجل حان في هذا الوقت، ومثل هذا يعتبر من الصغائر التي تحدث قبل النبوة، ولا تشعر بأي خسّة، ولا تتنافى مع المعصية.

١٦- ما تمسك به المنكرون لعصمة الأنبياء بشبهة قصة الغرانيق في حق نبينا محمد ﷺ فمردود عليها، بأن هذه القصة باطلة الإسناد والمتن، ومعارضتها للمعقول، فالشيطان لو سلط على الأنبياء – عليهم السلام- واستطاع أن يؤثر في كلامهم وبلاغهم، لأدى ذلك إلى عدم الثقة في جميع أقوالهم، إذ أن كل جزئية من أقوالهم يمكن أن تكون من إلقاء الشيطان، لكن ذلك باطل، فبطل ما أدى إليه، وثبت نقيضه، وهو ثبوت العصمة لنبينا محمدﷺ.

١٧- الروايات المفتراة على النبي محمد ﷺ في قصة زواجه من زينب بنت جحش- رضي الله عنها- ما هي إلا زيادات وتأليفات على الأحداث الحقيقية ما أنزل الله بها من سلطان، وهذه الزيادات

روايات ساقطة الأسانيد، وغريبة وشاذة، تركها بعض العلماء لبطلانها، وكونها تحتاج إلى نظر.

ثانيًا: التوصيات:

١ – لا يجوز تكفير أحد من العلماء الذين يجوزون النسيان والخطأ على الأنبياء والرسل – عليهم السلام– دون إقرارهم عليها. ومن يكفرهم يكون جزاؤه العقوبة الغليظة الزاجرة له ولمن على رأيه، حتى لا يكفر المسلمين ويحكم عليهم بالردة بدون وجه.

فالواجب في مثل هذا الاختلاف، أن يقال لهؤلاء العلماء: إن قولكم هذا صواب أو خطأ، فمن يرى موافقتهم يقول: قولكم صواب، ومن يرى منازعتهم ومخالفتهم يقول: قولكم خطأ، والصواب قول مخالفكم مع عدم تكفيرهم، فلا يزيد على أكثر من ذلك.

٢– إعلام الجميع بأن العصمة والنبوة أمران متلازمان، لا ينفك أحدهما عن الآخر، إذ لا يعقل أن يبعث الله تعالى نبينا إلى عباده، وهو منحرف عن الطاعة.

٣ – مسألة البحث في عصمة الأنبياء – عليهم السلام– ليست من البساطة، وإنما تحتاج منا إلى بُعد نظر في المعالجة والتحليل، إذ أنها متعلقة بأخطر قضية، ألا وهي قضية الاعتقاد.

- وفي الختام أسأل الله أن يعصمنا من الذلل، وأن يحسن ختامنا، وينصر الإسلام ويعز المسلمين، ويمحق كيد أعدائنا أعداء الله وأعداء الدين، إنه نعم المولى ونعم النصير.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

قائمة بأهـــم المراجـــــع

أولاً: القــرآن الكريم.

ثانيــــــا:

١- أبكار الأفكار في أصول الدين: للإمام سيف الدين الآمدي، تحقيق: د/ أحمــد محمــد المهــدي- دار الكتــب القوميــة بالقــاهرة ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

٢- أحكام القرآن: لأبي بكر محمد بن عبدالله، المعروف بابن العربي، تحقيق: رضا فرج الهمامي، المكتبة العصرية للطباعــة والنشــر بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٣- الأربعين في أصول الدين: لفخر الدين الرازي. تحقيق: د/ أحمــد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة.

٤- الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد والرد على أهل الشــرك والإلحــاد: د/صالح بن فوزان الفوزان، دار الــذخائر بالــدمام- الســعودية، الطبعة الثالثة ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

٥- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد: للجويني، تحقيــق: أسعد تميم، مؤسسة الكتب الثقافية- الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٦- أصول الدين: عبد القاهر البغدادي، مطبعة الدولة- الطبعة الأولى.

٧- أصول الدين: للرازي، راجعه وقدم له: طه عبد الرؤوف ســعد، مكتبة الكليات الأزهرية.

٨- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: للشيخ/ محمــد الأمــين الشنقيطي، طبعة ١٩٨٣

٩- البداية من الكفاية في الهداية فــي أصــول الــدين: نــور الــدين الصابوني، حققه وقدم له د/ فتح الله خليفة، دار المعــارف عــام ١٩٦٩م.

١٠-البراهين العقلية والنقلية على العقائد الإيمانية: د/ عبدالعزيز سيف

النصر،بدون ناشر وتاريخ.
١١-تأويلات أهل السنة: للماتريدي السمرقندي ، تحقيق: د/ إبـــراهيم عوضين والسيد عوضين، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣١٩هـــ/ ١٩٧١م.
١٢-التبصير في الدين: لأبي المظفر الإسفراييني ، تحقيق الشيخ/ محمد زاهد الكوثري، طبعة ١٩٤٠م.
١٣-تحفة المريد على جوهرة التوحيد: للشيخ/ إبـــراهيم البيجـــوري، مطبعة عيسى البابي الحلبي.
١٤-التعريفات: للجرجاني، تحقيق وتعليق: د/ عبدالرحمن عميرة، عالم الكتب بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـــ/١٩٨٧م.
١٥-تفسير القرآن العظيم: لابن كثير، طبعة دار ابن حـــزم- الطبعـــة الأولى ٢٠٠٠م.
١٦-التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب: لمحمد بن عمر الرزي، دار الكتب العلمية ببيروت- لبنان، الطبعة الثانية ١٤٢٥هـــ/٢٠٠٤م.
١٧-التفسير الكبير: لابن تيمية، تحقيق وتعليق د/ عبد الرحمن عميرة، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان.
١٨-تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان: للشيخ عبد الـــرحمن بن ناصر السعدي، اعتنى به: سعد بن فواز الصـــميل، دار ابـــن الجوزي، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـــ.
١٩-الجامع لأحكام القرآن: للقرطبي. راجعه وعلق عليـــه د/ محمـــد إبراهيم الحفنـــاوي ، دار الحـــديث بالقـــاهرة، الطبعـــة الثانيـــة ١٤١٦هـــ/١٩٩٦م.
٢٠-الجواهر الكلامية في العقيدة الإسلامية، الشيخ/ طاهر الجزائـــري، تحقيق: محمد علي قطب. دار الفكر العربـــي بالقـــاهرة- بـــدون تاريخ.

٢١-حاشية العلامة محمد بخيت المطيعي على نهاية السول في شـــرح منهاج الأصول: للبيضاوي، شرح الشيخ جمال الدين الأســـنوي، عالم الكتب ببيروت.
٢٢-دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة: لأبي بكر أحمد بـــن الحسين البيهقي، تحقيق: سيد إبـــراهيم، دار الحـــديث بالقـــاهرة ١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م، وجاء فيه:
٢٣-روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثـــاني: لمحمـــود الألوسي ، دار الكتب العلمية، ببيروت- لبنـــان، الطبعـــة الثانيـــة ٢٠٠٥/١٤٢٦هـ.
٢٤-الروض الأنف: أبي القاسم السهيلي. تحقيق: طه عبـــد الـــرؤوف سعد، دار الفكر.
٢٥-رؤية في عصمة الأنبياء: د/ محمد الأنور حامد عيســـى، مقـــال منشور بمجلة الـــوعي الإســـلامي- وزارة الأوقـــاف والشـــئون الإسلامية بالكويت، العدد ٢٠٧ لعام ١٩٨٢م.
٢٦-زاد المسير في علم التفسير: لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي ، المكتب الإسلامي.
٢٧-سلسلة الأحاديث الصحيحة: لمحمد ناصر الدين الألبـــاني، مكتبـــة المعارف بالرياض ١٤١٥هـ.
٢٨-سنن ابن ماجه: لمحمد بن يزيد بن ماجه، دار السلام بالرياض – الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.
٢٩-سنن أبي داود: لسليمان بن الأشـــعث السجســـتاني، دار الســـلام بالرياض – الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.
٣٠-سنن الترمذي: لمحمد بن عيسى الترمذي، دار السلام بالرياض – الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.
٣١-شرح الأصول الخمسة: للقاضي عبد الجبار، تحقيق د/ عبد الكريم

عثمان، مكتبة وهبه – الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ.
٣٢-شرح السنوسية الكبرى: محمد بن يوسف السنوسي، تحقيق: عبد الفتاح بركة، دار القلم بالكويت.
٣٣-شرح الشفا للقاضي عياض: للإمام على القاري ، دار الكتب العلمية – بيروت.
٣٤-شرح الطحاوية في العقيدة السلفية: لابن أبي العز الحنفي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مكتبة دار التراث، بدون تاريخ.
٣٥-شرح العقائد النسفية: لسعد الدين التفتازاني ، تحقيق: د/ أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
٣٦-شرح العقيدة الواسطية: محمد خليل هراس، راجعه: عبد الرازق عفيفي. من مطبوعات الجامعة الإسلامية- الطبعة ١٤١٧هـ.
٣٧-شرح المواقف: للشريف الجرجاني ، طبعة المكتبة العامرة.
٣٨-الشفا: للقاضي عياض بن موسى اليحصبي ، دار الكتب العلمية.
٣٩-صحيح البخاري: لمحمد بن إسماعيل البخاري، دار السلام بالرياض- الطبعة الثانية ١٤١٩هـ.
٤٠-صحيح مسلم: لمسلم بن الحجاج القشيري، دار السلام بالرياض – الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
٤١-طوالع الأنوار من مطالع الأنظار: للبيضاوي، تحقيق: د/ محمد ربيع محمد جوهري، دار الاعتصام ١٩٩٨م.
٤٢-عصمة الأنبياء: د/ محمد أبو النور الحديدي، مطبعة الأمانة بالقاهرة ١٩٧٩م.
٤٣-عصمة الأنبياء: محمد بن عمر الرازي، تحقيق: محمد منير الدمشقي، إدارة الطباعة المنيرية.
٤٤-العقائد الإسلامية: الشيخ/ السيد سابق، طبعة الفتح للإعلام العربي عام ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٤٥-عقائد الإمامية الاثنى عشر: للزنجاني، مؤسسة الأعلى بيــروت، الطبعة الثانية ١٣٩٣هــ-١٩٧٣م،.
٤٦-العقيدة الإسلامية وأسسها: الشيخ عبد الرحمن حســن حنكــة، دار القلم- دمشق.
٤٧-فتح الباري بشرح صحيح البخاري: لابن حجر العسقلاني، طبعــة المكتبة السلفية – الطبعة الثانية.
٤٨-فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية مــن علــم التفســير: للشوكاني، مكتبة الرشد بالسعودية، الطبعة الرابعة ١٤٢٦هـــــ – ٢٠٠٥م.
٤٩-الفرق بين الفرق: للبغدادي، حقق أصوله وعلق حواشيه: محمــد محيي الدين عبدالحميد، مكتبة دار التراث- بدون تاريخ.
٥٠-الفصل في الملل والأهواء والنحل: لابن حزم الظاهري، تحقيــق: أحمد السيد سيد أحمد علي ، المكتبة التوفيقيــة بمصــر- بــدون تاريخ.
٥١-فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت: عبد العلي محمد بن نظــام الدين الأنصاري، المطبعة الأميرية ببولاق – الطبعة الأولى.
٥٢-القاموس المحيط: للفيروزابادي، مكتبة ومطبعة مصطفى البــابي- الطبعة الثانية ١٣٧١هـ/١٩٥٢م.
٥٣-الكليات "معجم في المصطلحات والفروق اللغوية": لأبــي البقــاء أيوب بن موسى الكفوي، طبعة مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولـــى ١٤١٢هـــ.
٥٤-لباب المحصول في أصول الدين: لأبي زيد عبــد الــرحمن بــن خلدون، دار الطباعة المغربية ١٩٥٢م.
٥٥-لسان العرب: لابن منظور ، دار صادر بيروت، لبنــان، الطبعــة الرابعة ٢٠٠٥م.

٥٦-لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية شرح الدرة المضية في عقيدة الفرقة المرضية: لمحمد بن أحمد السفاريني ، المكتب الإسلامي، بيروت- الطبعة الثالثة ١٤١١هـ،

٥٧-مجموع فتاوي شيخ الإسلام ابن تميمة، جمع: عبد الرحمن القاسم وابنه محمد، طبعة شؤون الحرمين.

٥٨-محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من الحكماء والمتكلمين: للرازي، تقديم وتحقيق د/ حسين أتاي، مكتبة التراث- الطبعة الأولى ١٤١١هـ/١٩٩١م.

٥٩-مختار الصحاح: للرازي، عنى بترتيبه: محمود خاطر، دار الحديث بالقاهرة- بدون تاريخ.

٦٠-مختصر التحفة الاثنى عشرية: لمحمود شكري الألوسي، حققه وعلق حواشيه: محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية ومكتبتها بمصر.

٦١-المسايرة في علم الكلام والعقائد المنجية في الآخرة: للكمال بن الهمام، المطبعة المحمودية مصر – الطبعة الأولى ١٣٤٨هـ/ ١٩٧٩م.

٦٢-مسند الإمام أحمد: لأحمد بن حنبل الشيباني، مؤسسة الرسالة، بيروت – الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

٦٣-المصباح المنير: لأحمد بن محمد الفيومي، مكتبة لبنان ناشرون، بدون تاريخ.

٦٤-معالم الدين: عبد العزيز الثميني، طبعة وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان ١٩٨٦م.

٦٥-المعتمد في أصول الفقه: لأبي الحسين البصري المعتزلي، قدم له وضبط: خليل الميس، دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى ١٤٠٣ه.

٦٦-المعجم الفلسفي: جميل صليبا، دار الكتاب اللبناني، بيروت.

٦٧-المغني في أبواب التوحيد والعدل: للقاضي عبد الجبار المعتزلـــي، المؤسســـة المصـــرية العامـــة للتـــأليف والترجمـــة بالقـــاهرة ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م.
٦٨-المفردات في غريب القرآن: للراغب الأصفهاني، تحقيق وضبط: محمد خليل، دار المعرفـــة ببيـــروت- لبنـــان- الطبعـــة الثانيـــة ١٤٢٠هــ.
٦٩-مقالات الإسلاميين: لأبي الحسن الأشعري ٢٩٦/١، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميـــد، المكتبـــة العصـــرية ببيـــروت- لبنـــان ١٤١١هـ/١٩٩٠م.
٧٠-الملل والنحل: للشهرستاني، تحقيق الأســـتاذ/ عبـــدالعزيز محمـــد الوكيل، دار الفكر، بيروت- بدون تاريخ.
٧١-منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية: لابن تيميـــة- الطبعة الأولى ١٤٠٦هــ.
٧٢-الموافقات في أصول الشريعة: للإمام الشاطبي، تحقيق: د/ عبدالله دراز، دار المعرفة بيروت- الطبعة الثانية ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
٧٣-المواقف في علم الكلام: للإيجي، مكتبة المتبني – القاهرة.
٧٤-النبوات: لأحمد بن تيمية، دار الكتب العلميـــة ببيـــروت- لبنـــان ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
٧٥-النبوات والسمعيات من مباحث علـــم الكـــلام: د/ محيـــي الـــدين الصافي، بدون ناشر وتاريخ.
٧٦-نهاية الإقدام في علم الكلام: للشهرســـتاني، حـــرره وصـــححه: الفررجيوم- بدون ناشر وتاريخ.
٧٧-نيل الأوطار شرح منتقي الأخبار: لمحمد بن علي الشوكاني، ضبط وتحقيق: د/ كمال الجمال وآخرين، مكتبة الإيمـــان بالمنصـــورة، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

فهرس الموضوعـــــات